اعلنت الامم المتحدة امس السبت، انها ستطلق مشاورات بين المدنيين والعسكريين في السودان، بهدف حل الازمة المستعصية التي تشهدها البلاد منذ ان نفذ قائد الجيش عبد الفتاح البرهان انقلاباً عسكرياً في 25 اكتوبر الماضي. غير ان هذه المبادرة ترافقها تحفظات لدى المدنيين

# السودان: وساطة أممية لحل الأزمة

## تحفظ وتشاؤم لدى المدنيين

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

على وقع الأزمة الطاحنة التي يعيشها السودان منذ أن نفّذ قائد الجيش عبد الفتاح البرهان انقلاباً عسكرياً في 25 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، معطلاً استكمال انتقال السلطة إلى المدنيين، وما تبع ذلك من تكثيف الاحتجاجات بوجه العسكر في موازاة تصاعد العنف من قبل قوات الأمن بحق المتظاهرين ما أوقع عشرات القتلى ومئات الجرحى، تدخلت الأمم المتحدة أخيراً. وفي ظلّ الاستعصاء السياسي الحاصل وتعقّد الأزمة أكثر، أعلنت الأمم المتحدة أمس السبت أنها ستطلق «مشاورات أولية» بين المدنيين والعسكريين بهدف حل الأزمة وإنقاذ الانتقال الديمقراطي. وبينما وضعت «قوى إعلان الحرية والتغيير» شروطاً للتجاوب مع المبادرة، لم تلق هذه الأخيرة تجاوباً من قبل أحد أبرز مكونات المشهد السوداني، وهو «تجمع المهنيين السودانيين»، ما يطرح أسئلة عن مدى نجاحها في الوصول إلى مبتغاها. كما أن لجان المقاومة، أعلنت عن مواكب جديدة اليوم الأحد تتجه إلى القصر الرئاسي للضغط على العسكر للتنحي وتسليم السلطة للمدنيين.

وقالت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لدعم الانتقال السياسي في السودان، في بيان أمس السبت، إنها ستبدأ وبصورة رسمية، مشاورات «أولية» لحوار سياسي بين أطراف الأزمة السودانية. وأوضحت أن العملية «ستتم بتنسيق مع شركاء دوليين ومحليين، وتشرف عليها الأمم المتحدة، وتهدف للوصول لاتفاق بين الأطراف السودانية للخروج من الأزمة السياسية الحالية، والاتفاق على مسار مستدام للتقدم نحو الديمقراطية والسلام».

وقالت البعثة التي كانت أنشئت بقرار من مجلس الأمن الدولي، إن «الفترة الانتقالية تواجه عقبات كبيرة أثرت بشدة على البلاد منذ 25 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، ولم يسهم العنف المتكرر ضد المتظاهرين السلميين، سوى في تعميق انعدام الثقة بين الأحزاب السياسية كافة في السودان».

وأشار البيان إلى أن رئيس البعثة، الممثل الخاص للأمين العام فولكر بيرتس، حذر من «انزلاق البلاد نحو المزيد من عدم الاستقرار وإهدار المكاسب السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تحققت منذ الثورة بسبب الانسداد السياسي الراهن». وأضاف بيرتس أنه «حان الوقت لإنهاء العنف والدخول في عملية بناءة وشاملة للجميع»، وتعهد بدعوة أصحاب المصلحة الرئيسيين، من المدنيين والعسكريين، بما في ذلك الحركات المسلحة والأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، والمجموعات النسائية، ولجان المقاومة، للمشاركة في العملية السياسية.

وتجد مبادرة الأمم المتحدة دعماً من الولايات المتحدة وأطراف دولية أخرى تسعى إلى حقن دماء السودانيين. ولدفعها، أجرى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، أول من أمس الجمعة، اتصالاً هاتفياً برئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان.

وسارعت الولايات المتحدة أمس، إلى التعبير عن تأييدها لهذه المشاورات واستعدادها لدعمها، داعية لإجراء حوار شامل حول الانتقال الديمقراطي، وذلك حسب تغريدة للسفارة الأميركية في الخرطوم على حسابها بموقع «تويتر». ويعقد مجلس الأمن الدولي الأربعاء المقبل، اجتماعاً مغلقاً غير رسمي للبحث في آخر التطورات في السودان، على ما أعلنت مصادر دبلوماسية الجمعة.

ولاقت الوساطة التي أعلنت الأمم المتحدة، ترحيباً «مشروطاً» من جانب قوى «إعلان الحرية والتغيير»، مقابل تحفظ من جانب «تجمع المهنيين السودانيين». وقال الناطق الرسمي باسم «الحرية والتغيير»، جعفر حسن، لـ«العربي الجديد» إنهم «يرحبون بأي تدخل من جانب الأمم المتحدة للخروج من المأزق الحالي بشرط أن يكون الحوار من أجل تقويض الانقلاب العسكري، وإلا يكون الحوار بأي شكل من الأشكال هو مناسبة فقط لشرعنة الانقلاب وفرضه كأمر واقع»، مؤكداً أن كل الأطراف فقدت الثقة تماماً في المكون العسكري الحالي. وأوضح حسن أن «نجاح الحوار رهين بحوار داخلي بين القوى التي أنجزت الثورة السودانية قبل 3 سنوات، على أن يسبق ذلك الحوار، مساعي الأمم المتحدة، بهدف توحيد الرؤية السياسية لمواجهة الانقلاب بأي من المستويات».

في المقابل، تشبث الناطق الرسمي باسم «تجمع المهنيين السودانيين»، مهند مصطفى، في تصريح لـ«العربي الجديد» برفضهم المطلق للحوار مع المكون العسكري والالتزام بعهدهم السابق وإعلانهم الثلاث «لا تفاوض، لا مشاركة، لا شرعنة»، مشيراً إلى أن «البعثة الأممية التي دعت للحوار كانت مهمتها الأساسية هي حماية الوثيقة الدستورية وفشلت في تلك المهمة بالتالي لن تنجح في أي مهمة أخرى».

وأضاف مصطفى أن «واجب الأمم المتحدة الملح الآن هو حماية حقوق الإنسان في السودان في ظل الانتهاكات الجسيمة من قتل واغتصاب واعتقالات، وكل ما تقوم بها السلطات الانقلابية تجاه المحتجين السلميين». وفيما أشار إلى أن حديث البعض عن أن وجود الأمم المتحدة وإشرافها على الحوار يعطيه ضمانات دولية، أوضح مصطفى أن «الضامن الوحيد هو الشارع السوداني القادر على فرض إرادته وهزيمة الانقلاب وفرض المسار الديمقراطي، خصوصاً أن الوثيقة الدستورية الموقعة قبل سنوات شهد عليها العالم، وكان هناك ضامنون فيها، ورغم ذلك انقلب عليها العسكر في 25 أكتوبر كما انقلبوا على الثورة من قبل بفضهم اعتصام محيط القيادة العامة في يونيو/ حزيران 2019».

على الطرف الآخر، رأى القائد الأسبق لسلاح البحرية السودانية، الفريق فتح الرحمن محيي الدين، أن «المكون العسكري مستعد للمشاركة في الحوار الذي دعت له الأمم المتحدة»، وهو مقترح يتماشى، حسب تقديره، مع ما نادى به المكون منذ فترة بضرورة مشاركة الجميع في القرار خلال ما تبقى من الفترة الانتقالية. وكشف في حديث لـ«العربي الجديد» أن قوى سياسية تعد هذه الأيام ميثاقاً جديداً للتوافق عليه وستوقع عليه بعد أيام. ومع ذلك استبعد محيي الدين قبول الأطراف الأخرى خاصة المجموعات اليسارية بمقترح الحوار «لأنها تطرح شعارات عدمية»، على حد تعبيره.

أما المحلل السياسي، عبد الله آدم خاطر، فعزا في حديث مع «العربي الجديد»، مبادرة الأمم المتحدة الحالية لتعرضها لنقد واسع خلال الفترة الماضية التي أعقبت الانقلاب، لذا ستكثف جهودها لإنجاح مشروع الحوار السوداني السوداني لخطب ود ورضا الشعب.

ميدانياً، كانت لجان المقاومة السودانية تواصل استعداداتها لمواصلة الاحتجاجات ضد العسكر، بعيداً عن هذه التطورات. وقد أعلنت عن مواكب جديدة اليوم الأحد تتجه إلى القصر الرئاسي في الخرطوم، للضغط على العسكر للتنحي وتسليم السلطة للمدنيين.

أعلنت لجان المقاومة عن مواكب جديدة اليوم الأحد (محمود حجاج/الأناضول)

### مصر: رئيس حكومة توافقي

حثت وزارة الخارجية المصرية، في بيان أمس السبت، السودان، على «اختيار رئيس وزراء توافقي جديد، وتشكيل حكومة في أقرب وقت»، بعد استقالة رئيس الوزراء عبد الله حمدوك (الصورة) أخيرا، مشددة على «استعداد مصر لدعم هذه الحكومة بكافة السبل». وأكدت الوزارة على «دعم مصر التحرك الأممي الحالي، من خلال تفعيل حوار بين الأطراف السودانية من شأنه حل وتجاوز الأزمة الراهنة، والحيلولة بدون الانزلاق الى دائرة الفوضى».

للحديث تتمة...

## كلهم يسرقون ممتلكات السوريين

**عيسى سميسم**

يسوّق كل طرف من أطراف الصراع في سورية نفسه على أنه نموذج يحتذى به في إدارة المنطقة التي يسيطر عليها، وأنه الأجدر بأن يكون جزءاً من أي حل سياسي مقبل. وفي الوقت ذاته، يبتدع كل طرف شتى الطرق لابتزاز المواطنين الذين يعيشون تحت سيطرته، من أجل تمويل نفسه من جيوب المواطنين المعدمين أصلاً. إلا أن أخطر الممارسات التي تقوم بها تلك الأطراف، هي الاستيلاء على ممتلكات المواطنين، الذين اضطروا لتركها بسبب الحرب، والنزوح أو الهجرة إلى مناطق أخرى.

ففي مناطق سيطرة النظام استولى ضباط الجيش، وعناصر «الدفاع الوطني»، على معظم أملاك المواطنين الذين تركوا بيوتهم ونزحوا منها إلى مناطق أخرى، وذلك من خلال وضع اليد على تلك البيوت بقوة السلطة التي يمتلكونها، وهم يتصرفون بتلك البيوت كملكيات خاصة لهم. وربط النظام موضوع نقل ملكيات تلك البيوت، إما بوجود الشخص نفسه، أو بوكالة مرفقة بموافقة أمنية على البيع، الأمر الذي يجعل إمكانية بيع تلك الأملاك، أمراً شبه مستحيل. كما ينشط هناك سماسرة، مهمتهم نقل ملكيات تلك العقارات بأسعار لا تتجاوز عشرة في المائة من قيمتها، بسبب الوضع الذي آلت إليه. طبعاً هذا عدا عن قرارات مصادرة أملاك المعارضين من قبل الحكومة. ففي المناطق التي سيطر عليها النظام في ريف إدلب الجنوبي استولى ضباط النظام على البيوت والأراضي الزراعية وقاموا باستثمارها. وحتى أن العدد القليل الذين أجروا تسويات، وعادوا لمناطقهم، قاموا باستئجار أملاكهم من ضباط النظام كي يتسنى لهم العمل فيها.

أما في مناطق سيطرة «هيئة تحرير الشام»، فأملاك المعارضين لها تعتبر غنائم حرب، وخاصة أملاك السوريين الذين ما زالوا في مناطق النظام. كما قامت الهيئة بمصادرة تجمعات سكنية غير مكتملة الإكساء، كان تم التسجيل عليها من خلال جمعيات سكنية قبل الثورة، وتم دفع معظم ثمنها، وذلك على الرغم من تقديم أصحابها كل ما يثبت ملكيتهم لها.

ولا يختلف الوضع في مناطق سيطرة «الجيش الوطني» عن مناطق سيطرة «هيئة تحرير الشام»، إذ تتم مصادرة أملاك الغائبين. ولكن مع اختلاف التهمة، التي غالباً ما تكون «العمالة لقوات سورية الديمقراطية» (قسد). وكذلك الأمر بالنسبة لمناطق سيطرة «قسد»، فتهمة التعامل مع تنظيم «داعش» كافية لمصادرة الأملاك.

إن مصادرة أملاك السوريين هي سرقة علنية، وسلب لحقوق تصونها كل القوانين والدساتير، بغض النظر عن الانتماء أو مكان الإقامة، الأمر الذي يجعل من كل أطراف الصراع أقرب للعصابات منها إلى مناطق إدارة وحكم.

■ خاص

# ليبيا: محاولة لتأجيل الانتخابات عاماً

تواصل قيادات ليبية محاولاتها لتأجيل الانتخابات في البلاد، عبر العمل على وضع خريطة طريق جديدة للمرحلة المقبلة، تهدف إلى تعديل مسودة الدستور في البداية. إلا أن الخريطة تواجه معوقات، أبرزها إعادة تشكيل حكومة عبد الحميد الدبيبة، واقناع عواصم كبرى بهذا الامر

طرابلس ـ **أسامة علي**

كشفت مصادر ليبية مطلعة النقاب عن اتفاق رئيسي مجلسي النواب والدولة على وضع النقاط الأساسية لخريطة الطريق للمرحلة المقبلة، مشيرة إلى أن من بينها تأجيل إجراء الانتخابات إلى يناير/كانون الثاني 2023. وأوضحت المصادر، لـ«العربي الجديد»، أن جملة من الاتصالات بين عدد من القادة الليبيين، من بينهم رئيسا مجلسي الدولة خالد المشري والنواب عقيلة صالح، انتهت إلى الاتفاق على الملامح العامة لخريطة طريق جديدة يتم تطبيقها على مراحل.

وأوضحت أن أولى المراحل تتضمن تشكيل لجان ليبية لإطلاق حوار مجتمعي، ينتهي بتعديل مسودة الدستور المقرة من الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور في 2017، وتنتهي بإحالة الدستور، بعد تعديله والاستفتاء عليه من قبل الشعب، إلى مفوضية الانتخابات، للإعداد لعملية انتخابية جديدة، على أن تبدأ عملية الاقتراع في الانتخابات في يناير/كانون الثاني من العام المقبل.

ووفقاً للمصادر، فإن جملة من الصعوبات لا تزال تقف في طريق الخريطة الجديدة، مشيرة إلى أن حلحلتها استدعت ترتيب لقاء مباشر بين المشري وصالح في المغرب، الأسبوع الماضي. وأشارت إلى أن الصعوبات تتعلق بإعادة تشكيل الحكومة الحالية التي يترأسها عبد الحميد الدبيبة، وفتح ملف المناصب السيادية، الذي مثّل أحد نقاط الخلاف بين المجلسين فترة طويلة، لتعيين شخصيات جديدة لشغل بعض المناصب المهمة، ومنها المفوضية العليا للانتخابات والمحكمة العليا. وحول نتائج مشاورات المغرب بين المشري وصالح، أكد دبلوماسي ليبي مطلع على الموضوع، أن اللقاء انتهى إلى الاتفاق على الدفع بالمسار الدستوري إلى واجهة المشهد، بحجة أنه الحلّ والضمان لعدم تكرار أسباب فشل إجراء الانتخابات في موعدها الذي كان مقرراً في 24 ديسمبر/ كانون الأول الماضي. وأوضح أن ذلك سيكون من خلال إعلان المجلسين عن اتفاقهما على حلّ الخلافات القانونية التي اعترضت إجراء الانتخابات في موعدها السابق، بإجرائها وفق دستور دائم للبلاد.

> اتفق المشري وصالح على الدفع بالمسار الدستوري إلى الواجهة

وأشار الدبلوماسي الليبي إلى أن قادة المجلسين سيظهران بمظهر الباحث عن حلول لحالة الانسداد بينهما، لتجاوز البلاد أزمتها، وضرورة إنهاء مراحل الانتقال السياسي، لكن الهدف من خريطة الطريق الجديدة هو القفز على خريطة الطريق المنبثقة عن ملتقى الحوار السياسي. وأوضح أن «إجراء تعديلات على مسودة الدستور والاستفتاء عليه يستلزمان مدة أطول من عمر خريطة الطريق المنبثقة عن ملتقى الحوار السياسي الذي ينتهي في يونيو/ حزيران المقبل».

وفيما أكد الدبلوماسي أن المشري وصالح تمكنا من حشد دعم كبير للخريطة الجديدة، لا سيما من قبل عدد من المرشحين للانتخابات، لفرضها في المشهد أمراً واقعاً، فإنه أشار إلى أن مسألة إعادة تشكيل الحكومة لا تزال عقبة أمام الإعلان عنها. وأوضح أن الصعوبة تتمثل في إعلان عواصم كبرى فاعلة في الملف الليبي تمسّكها ببقاء الحكومة الحالية، وسط مخاوف من إمكانية تكرار حالة حكومة الوفاق السابقة، إذا رفض الدبيبة تسليم السلطة لحكومة أخرى يتم تشكيلها بالتوافق بين مجلسي النواب والدولة. وفيما لا يزال صالح يلتزم الصمت حيال مستجدات المرحلة، فقد دعا المشري، خلال لقائه بالمستشارة الأممية ستيفاني وليامز، أمس الأول، إلى ضرورة الاستفتاء على الدستور، معتبراً أنه «السبيل الأمثل» للتوافق على قوانين انتخابية «تجرى على أساسها انتخابات نزيهة وشفافة، ترضى بنتائجها جميع الأطراف الليبية».

وغرّدت وليامز، أمس السبت، قائلة: «استعرض المشري رؤيته للعمل نحو إجراء انتخابات وطنية عبر استفتاء على الدستور في الوقت المناسب، وشددت بدوري على الحاجة الملحّة لاحترام مطالب 2,8 مليون ليبي تسجلوا للتصويت».

وفيما ينتظر أن يشكل المجلس الأعلى للدولة لجنة نظيرة للجنة النيابية لإعداد خريطة الطريق التي شكلها مجلس النواب في 22 ديسمبر الماضي، عقدت الأخيرة عدداً من اللقاءات، من بينها لقاء مع أعضاء لجنة الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور، استمعت خلاله لـ«شرح وافٍ لمراحل صياغة الدستور، والتحديات التي تواجهه، كما تم التطرق إلى سبل معالجة المسار الدستوري»، بحسب بيان للجنة النيابية الأربعاء الماضي.

في المقابل، أعلن مكون الأمازيغ والطوارق في ليبيا، في بيان أمس السبت، إطلاق مبادرة لحل المشكلة السياسية في البلاد، تقترح تشكيل لجنة من المرشحين للرئاسة لوضع قاعدة دستورية للانتخابات، وتشكيل حكومة أزمة. وقدم، بحسب وكالة «الأناضول»، بيان مشترك لـ«المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا» و«المجلس الاجتماعي لقبائل الطوارق» (قبائل أمازيغية)، مبادرة سياسية تقترح «تشكيل لجنة من المرشحين للانتخابات الرئاسية مع الاحتفاظ بحقهم لممارسة العملية الانتخابية، من مهامها وضع قاعدة دستورية توافقية لإجراء الانتخابات، وتشكيل حكومة أزمة وتوحيد مؤسسات الدولة». وتتضمن المبادرة أيضاً «حل جميع الأجسام المتصدرة للمشهد الليبي، وهي مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة والهيئة التأسيسية لإعداد مشروع الدستور ولجنة حوار جنيف (ملتقى الحوار السياسي)».

إحدى الصعوبات في وجه خريطة الطريق للعلف بإعادة تشكيل حكومة الدبيبة (محمود تركية/فرانس برس)

## شرق غرب

### القوات اليمنية تتوغل في البيضاء

بدأت القوات اليمنية المشتركة، أمس السبت، بالتوغل في أولى مديريات محافظة البيضاء الاستراتيجية وسط البلاد. وقالت مصادر عسكرية لـ«العربي الجديد»، إن وحدات من الجيش اليمني والوية العمالقة والمقاومة الشعبية، تمكنت من السيطرة على عزلة الساحة، مركز مديرية نعمان في المحافظة. وبالتوازي، بدأت وحدات أخرى من الوية العمالقة والجيش عملية للسيطرة على مديرية عين غربي محافظة شبوة. (العربي الجديد)

### وزير خارجية طالبان يزور طهران

توجه وفد من حكومة طالبان، برئاسة وزير الخارجية الملا أمير خان متقي، أمس السبت، إلى العاصمة الإيرانية طهران، من أجل عقد مفاوضات مع القيادة الإيرانية. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية عبد القاهر بلخي، في سلسلة تغريدات له على موقع تويتر، إن وفد طالبان سيناقش مع القيادة الإيرانية قضايا سياسية واقتصادية، علاوة على التباحث بشأن التنقل التجاري بين الدولتين. (العربي الجديد)

### متهمو قضية الآثار بمصر: لدينا كلام خطير

أرجأت محكمة جنايات القاهرة المصرية، أمس السبت، جلسة محاكمة القضية المعروفة إعلامياً بـ«الاتجار في الآثار»، المتهم فيها رجل الأعمال حسن راتب، ونائب البرلمان السابق علاء حسانين، و21 آخرون. وطلب راتب الجلوس في غرفة المداولة السرية، قائلاً أمام هيئة المحكمة: «لا يوجد لدي فكرة عما ورد في القضية»، مستدركاً «هناك شيئان مهمان لا يجب الإفصاح عنهما، حفاظاً على الأمن القومي للبلاد»، حسب تعبيره. من جهته، قال حسانين: «يوجد كلام خطير لدينا عن دور الأمن في هذه القضية، ولذلك نريد عقد جلسة سرية». (العربي الجديد)

قضية

تندرج المناوشات الأخيرة والتصعيد بين قوات التحالف الدولي والمليشيات المدعومة من إيران، شرقي سورية، في إطار أوراق ضغط إيرانية، قد لا يكون تأثيرها كبيراً

# المليشيات الإيرانية شرقي سورية

## ورقة ضغط بإمكانات محدودة

عدنان أحمد

تشير المناوشات التي جرت خلال الأيام الأخيرة في شرق سورية بين قوات التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب، وأساسها القوات الأميركية، وبين المليشيات المدعومة من إيران، إلى أن طهران تعوّل في أي مواجهة لها مع الولايات المتحدة، على هذه المليشيات، والتي تشكل أيضاً ذراعها المتقدم لمدّ النفوذ في المنطقة، وتأمين الطريق البرّي بين إيران والبحر الأبيض المتوسط. وأشارت المتحدثة باسم البيت الأبيض، جين ساكي، أخيراً، إلى أن ازدياد هجمات المليشيات الإيرانية ضد قوات التحالف الدولي، قد يكون مرتبطاً بالمفاوضات بشأن البرنامج النووي الإيراني الجارية في فيينا، ما يعني أن شرقي سورية، بات أيضاً ساحة لتبادل الرسائل بين الأطراف المتفاوضة حول النووي الإيراني. والواقع أن إيران حرصت منذ الأشهر الأولى للثورة في سورية ضد نظام بشار الأسد في عام 2011، على الحضور ومشاركة النظام في كل تفاصيل التصدي لهذا الحراك. وأرسلت إيران مستشاريها وميليشياتها تباعاً إلى سورية، خصوصاً في العام التالي لإنطلاق الثورة، مع توسع المعارك بين قوات النظام والمعارضة. وتنتشر غالبية المليشيات المدعومة من إيران في سورية، سواء أكانت سورية أم لبنانية أم عراقية وأفغانية وباكستانية، في كل من محيط العاصمة دمشق والجنوب السوري وأرياف حلب وحماة وحمص. لكن كثافتها تبرز خصوصاً في شرق سورية، وتحديداً في محافظة دير الزور التي تربط سورية مع العراق، وتبلغ مساحتها نحو 23 ألف كيلومتر مربع.

### دير الزور مركز المليشيات

تقع محافظة دير الزور، في شرق سورية على الحدود العراقية السورية، وتمتد جغرافياً من الغرب إلى الشرق، على خط بطول نحو 200 كيلومتر، ويقسمه نهر الفرات إلى قسمين: الأول بسمى «شامية»، وهي المنطقة التي تقع غرب النهر، وتضم أهم مدن المحافظة، وهي دير الزور المدينة والميادين والبوكمال، وموحسن والعشارة والقورية وصبيخان، وتحتوي على عدد من حقول النفط، مثل حقلي التيم والورد، وتسيطر عليها قوات النظام وروسيا والمليشيات الإيرانية.

أما القسم الثاني، فيسمى «الجزيرة»، ويقع شرق نهر الفرات، من حدود محافظة الرقة حتى الحدود العراقية السورية، وتسيطر عليه «قوات سورية الديمقراطية» (قسد). ويضم هذا القسم عدداً من المناطق والمدن المهمة، كقرى خط ريف دير الزور الغربي التي تتصل بمحافظة الرقة، وقرى ريف دير الزور الشمالي والشمالي الغربي التي تتصل بمنطقة الشدادي، إحدى أبرز قواعد التحالف الدولي في المنطقة، وكذلك مدن البصيرة والشحيل ومنطقة الشعيطات وهجين، وصولاً إلى الباغوز على الحدود العراقية السورية. وتحتوي منطقة «الجزيرة» على عدد كبير من حقول النفط، تتخذها قوات التحالف كقواعد إدارية وعسكرية لها، وأبرزها حقل غاز كونيكو وحقول الملح والتنك، والعمر الذي يعدّ قاعدة التحالف الدولي الرئيسية في دير الزور. كذلك تسيطر قوات النظام مدعومة بالقوات الروسية، على 6 قرى شمال نهر الفرات هي: حطلة، الحسينية، مراط، طابية جزيرة، مظلوم، وتعتبر رأس حربة لأي محاولة تقدم مستقبلية للسيطرة على المنطقة، سواء من قبل الروس أو النظام والإيرانيين. كما تشير خريطة النفوذ والسيطرة، الى أن القوات الروسية تتمركز في مطار دير الزور العسكري الذي يقع شرق مدينة دير الزور. كما تتمركز في المربع الأمني بحيّ الجورة، والذي يضمّ مبنى المحافظة والقيادات العسكرية والأمنية التابعة للنظام السوري، ومنازل القادة الأمنيين والروس، وقيادة الدفاع الوطني التابع للنظام. كما تسيطر على المركز الثقافي الإيراني الذي يقود عملية التشييع في المنطقة، ويدير عدداً من المراكز الثقافية.

وبالنسبة للمليشيات الإيرانية، تُعتبر مدينة الميادين، أبرز مناطق انتشارها، وتضم قيادات إيرانية من الحرس الثوري وفرعاً للدفاع الوطني ومفارز من الأمن التابعة لنظام الأسد، وعدداً محدوداً من القوات الروسية، إضافة إلى مركز ثقافي إيراني.

أما مدينة البوكمال، فهي الأخرى قاعدة للمليشيات الإيرانية، لكن مع مزاحمة روسية ملحوظة، حيث تشير المعطيات إلى أن القوات الروسية سيطرت في الآونة الأخيرة على معبر البوكمال الحدودي مع العراق. غير أن المليشيات الإيرانية أقامت بالقرب من المدينة قاعدة «الإمام علي» العسكرية، والتي تنتشر المليشيات في محيطها باتجاه البادية السورية حيث تتعرض بشكل مستمر لهجمات خلايا تنظيم «داعش» المنتشرة في البادية. وعلى مسافة أبعد في عمق البادية، على الحدود الأردنية، توجد قاعدة التنف العسكرية الواقعة تحت سيطرة القوات الأميركية، وفيها جيش «مغاوير الثورة» المدعوم من التحالف الدولي، والذي تنحصر مهمته في قتال «داعش»، وحماية مناطق نفوذه من هجمات نظام الأسد.

### المواجهة بين المليشيات والقوات الأميركية

تقع الصدامات بين المليشيات المدعومة من إيران وقوات التحالف الدولي في إطار سعي النظام السوري مدعوماً من إيران وروسيا، لتوسيع مناطق نفوذه في شرق الفرات عبر التحرش بالقوات الأميركية لإجبارها على الانسحاب من المنطقة الغنية بالنفط، أو كامتداد للمواجهة بين إيران والولايات المتحدة في إطار الملف النووي، أو الصراعات الإقليمية. من جهتهم، يعمل الأميركيون على إحباط المشروع الإيراني القائم على التمدد، ومدّ خط بري عبر البادية السورية وصولاً إلى دمشق. ولدى قوات التحالف نقطة ارتكاز مهمة في عمق البادية السورية، تتمثل في قاعدة التنف، ونقطة متقدمة في منطقة الزكف، تعتبر نقطة مراقبة لأي تحرك إيراني في المنطقة. ويتولى سلاح الجو الأميركي، وكذلك الإسرائيلي بالتنسيق مع الولايات المتحدة، توجيه ضربات جوية لمنع المليشيات الإيرانية من الاستقرار في المنطقة وبناء قواعد ثابتة، إضافة الى مراقبة عمليات نقل الأسلحة والذخائر عبر الأراضي السورية، أو كامتداد للمواجهة بين إيران والولايات المتحدة في إطار الملف النووي، أو الصراعات الإقليمية. من جهتهم، يعمل الأميركيون على إحباط المشروع الإيراني القائم على التمدد، ومدّ خط بري عبر البادية السورية وصولاً إلى دمشق. ولدى قوات التحالف نقطة ارتكاز مهمة في عمق البادية السورية، تتمثل في قاعدة التنف، ونقطة متقدمة في منطقة الزكف، تعتبر نقطة مراقبة لأي تحرك إيراني في المنطقة. ويتولى سلاح الجو الأميركي، وكذلك الإسرائيلي بالتنسيق مع الولايات المتحدة، توجيه ضربات جوية لمنع المليشيات الإيرانية من الاستقرار في المنطقة وبناء قواعد ثابتة، إضافة الى مراقبة عمليات نقل الأسلحة والذخائر عبر الأراضي السورية، أو كامتداد للمواجهة بين إيران والولايات المتحدة في إطار الملف النووي، أو الصراعات الإقليمية. من جهتهم، يعمل الأميركيون على إحباط المشروع الإيراني القائم على التمدد، ومدّ خط بري عبر البادية السورية وصولاً إلى دمشق. ولدى قوات التحالف نقطة ارتكاز مهمة في عمق البادية السورية، تتمثل في قاعدة التنف، ونقطة متقدمة في منطقة الزكف، تعتبر نقطة مراقبة لأي تحرك إيراني في المنطقة. ويتولى سلاح الجو الأميركي، وكذلك الإسرائيلي بالتنسيق مع الولايات المتحدة، توجيه ضربات جوية لمنع المليشيات الإيرانية من الاستقرار في المنطقة وبناء

تعتمد إيران على العناصر المحلية خصوصاً لتفريغ المليشيات (فرانس برس)

تعتبر مدينة الميادين أبرز مناطق انتشار المليشيات

المليشيات الإيرانية مكشوفة ومن غير غطاء جوي

### قصف على عين العرب

نفذت طائرات مسيّرة يُرجح أنها تركية قصفاً، أمس السبت، استهدف ثلاث مناطق في عين العرب (كوباني) التابعة لمحافظة حلب شمالي سورية، من جهة ثانية، قصفت القوات التركية وفصائل الجيش الوطني بالأسلحة الثقيلة مواقع لـ«قوات سورية الديمقراطية» (قسد) في قرى الجرن وخانة زرزوري وصوان وصليبي وخان وبير عرب في ريف مدينة تل أبيض. وأفادت تقارير أولية عن إصابة بأشخاص نتيجة القصف في المنطقة.

### تدريبات في حقل العمر

نفذت قوات التحالف الدولي، بمشاركة قوات من «قسد» أمس السبت، تدريبات في منطقة حقل العمر النفطي بريف دير الزور الشرقي. كما ارسلت الولايات المتحدة اول من امس الجمعة تعزيزات الى قواعدها في حقول النفط بالمحافظة. وكانت مصادر إعلامية ذكرت ان قاعدة التحالف الدولي في حقل العمر، تعرضت ليل الجمعة -السبت لهجوم صاروخي مصدره مناطق انتشار المليشيات المدعومة من إيران في منطقة الميادين على الضفة المقابلة من نهر الفرات.

الأبدال»، ويتراوح عدد مسلحي كل منها بين 1500 و1700 عنصر ينشطون بشكل خاص في البادية. وتأتي بعد ذلك مليشيا «أبو الفضل العباس» بقيادة عدنان عباس السعود، والتي تتلقى أوامرها العسكرية والإدارية من منطقة السيدة زينب قرب دمشق. وتعد هذه المليشيا من أكبر الفصائل العسكرية الطائفية في المنطقة، إذ يبلغ تعداد عناصرها نحو 4 آلاف عنصر، منهم يحملون الجنسية السورية، وآخرون أجانب من جنسيات أفغانية وإيرانية، يشرفون على مخازن أسلحة ومعتقلات في قلعة الرحبة الأثرية، جنوبي مدينة الميادين، شرقي دير الزور. وينتشر أفراد المليشيا في نقاط كثيرة، مثل محيط قلعة الرحبة الأثرية، وفي معالف مدينة الميادين بالقرب من مدفعية قوات النظام جنوب مدينة الميادين، وفي بادية مدينة القورية شرق دير الزور.

كما تتواجد قيادات من «الحرس الثوري الإيراني» في محافظة دير الزور، حيث تدير المليشيات المحلية (تُعرف باسم مليشيات الحرس الثوري) إدارياً وعسكرياً ومالياً. ويتولى المدعو «الحاج مهدي»، وهو قائد عسكري إيراني الجنسية رئاسة العناصر الخاضعين للحرس الثوري في مدينة دير الزور والمنطقة الشرقية، فيما يتولى قيادة المليشيات في مدينة الميادين وريفها المدعو «الحاج حسين»، وفي البوكمال وما حولها «الحاج عسكر». ويبلغ تعداد العناصر الذين يقودهم الحرس الثوري الإيراني في دير الزور، حوالى 12 ألف عنصر يتوزعون على عموم مناطق سيطرة قوات النظام في دير الزور، ويتركز ثقلهم في مدينة الميادين شرقي المحافظة، حيث ينتشر نحو 3 آلاف عنصر في المدينة وباديتها.

### المواجهة الخاسرة

يرى الباحث السوري محمد الخلف، في حديث مع «العربي الجديد»، أن إيران تنتهج سياسة تفريخ عدد كبير من المليشيات، والمليشيات المحلية (السورية). وبالاستناد إلى تقرير نشره موقع «إيران واير» (في مايو/أيار 2020) بعنوان «خريطة انتشار المليشيات الإيرانية في سورية والعراق»، ودراسة أعدتها الشبكة السورية لحقوق الإنسان، فإن أبرز هذه المليشيات المنتشرة في شرق سورية، هي: مليشيا «كتائب الإمام علي» التابعة للحشد الشعبي في العراق، وتضم نحو ألف مسلح ينتشرون في البادية الشامية، ومليشيا «النجباء»، وهي ثاني أقوى مليشيا عراقية موجودة في سورية، وتحظى باهتمام ورعاية ودعم المليشيات، بحسب منشأ عناصرها، إلى أربع فرق هي: العراقية، اللبنانية، المليشيات الأجنبية» (الإيرانية والأفغانية وغيرهما)، قواعد ثابتة، إضافة الى مراقبة عمليات نقل الأسلحة والذخائر عبر الأراضي السورية، أو كامتداد للمواجهة بين إيران والولايات المتحدة في إطار الملف النووي، أو الصراعات الإقليمية. من جهتهم، يعمل الأميركيون على إحباط المشروع الإيراني القائم على التمدد، ومدّ خط بري عبر البادية السورية وصولاً إلى دمشق. ولدى قوات التحالف نقطة ارتكاز مهمة في عمق البادية السورية، تتمثل في قاعدة التنف، ونقطة متقدمة في منطقة الزكف، تعتبر نقطة مراقبة لأي تحرك إيراني في المنطقة. ويتولى سلاح الجو الأميركي، وكذلك الإسرائيلي بالتنسيق مع الولايات المتحدة، توجيه ضربات جوية لمنع المليشيات الإيرانية من الاستقرار في المنطقة وبناء

### أهم المليشيات المدعومة إيرانياً

أعلن القائد العام السابق لقوات الحرس الثوري الإيراني، اللواء محمد علي جعفري، في تصريح له في أكتوبر/تشرين الأول 2015، أن هناك نحو مائة ألف ممن سمّاها «القوات الشعبية» في سورية والتي «تم إعدادها لمواجهة الاضطرابات». وتقسم هذه المليشيات، بحسب منشأ عناصرها، إلى أربع فرق هي: العراقية، اللبنانية، المليشيات الأجنبية» (الإيرانية والأفغانية وغيرهما)، والمليشيات المحلية (السورية). وبالاستناد إلى تقرير نشره موقع «إيران واير» (في مايو/أيار 2020) بعنوان «خريطة انتشار المليشيات الإيرانية في سورية والعراق»، ودراسة أعدتها الشبكة السورية لحقوق الإنسان، فإن أبرز هذه المليشيات المنتشرة في شرق سورية، هي: مليشيا «كتائب الإمام علي» التابعة للحشد الشعبي في العراق، وتضم نحو ألف مسلح ينتشرون في البادية الشامية، ومليشيا «النجباء»، وهي ثاني أقوى مليشيا عراقية موجودة في سورية، وتحظى باهتمام ورعاية ودعم المليشيات، بحسب منشأ عناصرها، إلى أربع فرق هي: العراقية، اللبنانية، المليشيات الأجنبية» (الإيرانية والأفغانية وغيرهما)، بالاعتماد خصوصاً على العناصر المحلية، والتي يكون مرجعيتها جميعاً، تمويلاً وإشرافاً وتدريباً، الحرس الثوري الإيراني.

ويوضح الخلف أن الحرس الثوري الإيراني لم ينجح حتى الآن في إقامة تشكيلات عسكرية قوية بعيداً عن الوعاء الطائفي (الشيعي)، لأن ولاء المليشيات الأخرى المدعومة من قبله غير ثابت. ويلفت الخلف إلى أن هذه المليشيات، على كثرتها، ليست عنصراً فاعلاً في المنطقة من الناحية العسكرية، لأنها مكشوفة ومن غير غطاء جوي، حيث تمتنع روسيا عن حمايتها إزاء الهجمات الأميركية والإسرائيلية، بينما يمتنع سلاح الجو التابع للنظام من التحليق في سماء المنطقة. كما أن تسليح هذه المليشيات، بحسب الباحث السوري، خفيف ومتوسط، وهي «لن تستطيع الصمود أمام أي قوى محلية يمكن أن تواجهها، بما في ذلك قوات «قسد» وفصائل المعارضة، ناهيك عن القوات الأميركية المتفوقة عليها قطعاً بكل المقاييس وتستطيع إبادتها بسهولة في حال تطورت المواجهات بينهما»، على حدّ تعبيره. وبرأيه فإن «وظيفة المليشيات الإيرانية سياسية ودعائية، وليس لها أي دور عسكري حقيقي في المنطقة»، مشيراً إلى أن دورها الأهم «تبشيري وثقافي في إطار مساعي إيران للسيطرة على المجتمعات المحلية في سورية عبر التشيع أو استغلال الاحتياجات الإنسانية لتكريس النفوذ في تلك المناطق المهمة اقتصادياً واستراتيجياً».

من جهته، يرى القيادي في المعارضة السورية العميد فاتح حسون، أن «اهتمام إيران بدير الزور لم يأت من فراغ فقد أثبتت لاحقاً أنّ أطماعها تتجاوز الموقع الجغرافي المتميز، والذي يعتبر صلة وصل بين بلاد الشام وبلاد الرافدين، إلى الأطماع الاقتصادية المتمثلة بالثروات الباطنية التي تمتلكها دير الزور، والأهمية السياسية». ويشير حسون إلى أن «غالبية المليشيات الإيرانية الناشطة في دير الزور، هي أدوات، أو فروع إذا صح القول، للحرس الثوري الإيراني، ومن خلالها تمكنت إيران من مزاحمة القوات الروسية في دير الزور، وفرض سطوتها وبدها على مساحات شاسعة من الريف الجنوبي لدير الزور».

وبرأيه فإنّ من أهم المليشيات المنتشرة في المنطقة الشرقية مليشيا (الحرس الثوري الإيراني) في إشارة إلى العناصر الذين يقودهم قادة من «الحرس» مباشرة. ويلفت إلى أن تعداد المقاتلين في دير الزور 12000 عنصر، وتختلف مهامهم حيث يقسمون لمشاة يشغلون النقاط الموجودة في بادية دير الزور، ومهمتهم حراسة المقرّات والمستودعات التابعة للمليشيا، وعناصر تنظيم وعناصر استخبارات غير معروفين. ويُضاف إليهم عناصر يتبعون للمركز الثقافي الإيراني. وهناك مليشيات محلية أخرى مثل (حرس القرى) التابعة للحرس الثوري، وتنتشر في نقاط قرب بلدة البوليل وحتى مدينة صبيخان، ومهمتها الرئيسية هي مراقبة الشريط النهري في المنطقة المقابلة لمناطق سيطرة قوات «قسد». ويوضح حسون في حديثه لـ«العربي الجديد» أنه «يُضاف إلى هؤلاء أيضاً مليشيا أبو الفضل العباس وفيلق أسود العشائر، واللواء 47 الذي ينتشر داخل مدينة البوكمال وله نقاط حراسة في بادية البوكمال، ومليشيا لواء الحسين في بلدة عياش غرب دير الزور، وغيرها».

متابعة

# إطلاق سراح رامي شعث وترحيله بعد تنازله عن الجنسية

القاهرة ـ العربي الجديد

انتهت أزمة الناشط والمدافع عن الحقوق المصري - الفلسطيني رامي شعث بعد تأكد الإفراج عنه من قبل السلطات المصرية وانتقاله إلى فرنسا مقابل تخليه عن الجنسية المصرية.

وكانت السلطات المصرية قد ألقت القبض على رامي، نجل القيادي الفلسطيني نبيل شعث، فجر الجمعة الخامس من يوليو/ تموز 2019، من منزله في القاهرة، بعد أن اقتحمه عدد كبير من رجال الأمن المدججين بالسلاح وفتشوا مقرّ إقامته من دون تقديم أي وثيقة قانونية تسمح لهم بذلك. وأضيف شعث إلى قضية جنائية مفتوحة تُعرف باسم «قضية الأمل» باتهام مساعدة جماعة إرهابية.

وأصدرت عائلة شعث بياناً أمس السبت، كشفت فيه تفاصيل تسفيره خارج مصر، وأكدت وصوله إلى محطته الأخيرة فرنسا. وكتبت العائلة: «نحن عائلة المناضل الوطني والمدافع عن الحقوق المصريّ - الفلسطينيّ رامي شعث، نعبر عن ارتياحنا وفرحنا: رامي حر». وكشف البيان أنه في مساء السادس من يناير/كانون الثاني الحالي، وبعد أكثر من 900 يوم من الاعتقال التعسفي، أطلقت السلطات المصرية سراح رامي لبلتقي بممثلي السلطة الوطنية الفلسطينية في مطار القاهرة الدولي، ومن هناك سافر إلى العاصمة الأردنية عمّان.

وقالت العائلة «وبينما نكتب هذه السطور رامي في طريقه إلى باريس. لا توجد كلمات تكفي للتعبير عن فرحتنا برؤيته حراً، وقريباً يلتقي مع عائلته المُحبة، مع فرحتنا باستجابة السلطات المصرية لندائنا من أجل الحرية، لكننا نعبر أيضاً عن استيائنا من إجبارهم رامي على التنازل عن جنسيته المصرية شرطاً للإفراج عنه، كان يجب أن يكون ذلك غير مشروط بعد سنتين ونصف من الاعتقال الظالم في ظروف غير إنسانية. لا يجب أن يختار الإنسان بين حريته وبين جنسيته، ولد ونشأ رامي مصرياً، وكانت مصر وستبقى وطنه، ولن يغير التنازل القسري عن جنسته ذلك أبداً». وتابعت عائلة شعث «نحتفلُ بهذا اليوم المميز مع كل من ساندنا ووقف مع رامي في نضاله من أجل الحرية، نعبر عن امتناننا لجميع المتطوعين ومنظمات حقوق الإنسان والآف الشخصيات العامة والمواطنين في كل الوطن العربي والشتات والعالم من طالبوا بإطلاق سراحه». ووجهت عائلة شعث الشكر لمئات المشرعين والمسؤولين المنتخبين والحكوميين الذين عملوا في السر والعلن من أجل إطلاق سراح رامي، خصوصاً من وقف في أصعب الظروف وعكس التيار في فرنسا وأوروبا وأميركا.

واختتمت العائلة بيانها بالقول «نحتفلُ بالإفراج عن رامي والحراك العظيم خلف هذه الحملة، لما تشكله من نقلة نوعية للحراك أكثر من أجل الحرية والحقوق الأساسية. الإفراج عن رامي هو شهادة حيّة على قوة تنظيم الجهود لوضع حد للظلم الذي ناضل ضده رامي طول حياته، بينما تأخذ عائلتنا وقتها لتجتمع من جديد وتتعافى مما مضى، نغذّ أن تعطونا مساحتنا ووقتنا لنفعل ذلك. نعلمُ أنّ رامي متشوق للقاء وشكر كلّ من سانده في أقرب وقت مناسب، كذلك سنبقى مساندين لكل المعتقلين ظلماً ونتمنى اليوم الذي يجمعهم مع عائلاتهم وأحبائهم في أقرب وقت».

ورامي شعث هو ناشط سياسي وحقوقي يحمل الجنسيتين الفلسطينيّة والمصريّة قبل تخليه مضطراً عن الأخيرة، وسعى في عمله السياسي إلى دعم النضال الفلسطينيّ وحشد التأييد لدعم القضية الفلسطينيّة في مصر، كما عُرف دوماً بشجب الانتهاكات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطينيّ ومناهضة التطبيع مع نظام الاحتلال والاستعمار- الاستيطاني والفصل العنصري الإسرائيلي.

وقُبيل اعتقاله، أعلنَ شعث بشكل واضح وصريح عن رفضه «صفقة القرن» وانتقاده لأيّ مشاركة مصريّة في مؤتمرات البحرين. كما شارك رامي في عدد من الفعاليات العامة وأجرى عدداً من المقابلات الإعلاميّة، عبّر من خلالها عن معارضته الشديدة لمشاركة مصر في مؤتمر البحرين للسلام الاقتصادي في يونيو/ حزيران 2019، ضمن الخطة الصهيونيّة الأميركيّة لتصفية القضية الفلسطينيّة وتسوية الصراع، وما يعرف بـ «صفقة القرن».

يذكر أنّ رامي شعث ولد عام 1971 في بيروت، وعاد بعدها إلى القاهرة مع عائلته عام 1977 في بداية الحرب الأهلية اللبنانيّة. وتخرّج من جامعة القاهرة وأكمل الماجستير عام 1995 من كلية كينغز في جامعة لندن، وعاد بعدها إلى القاهرة، حيث أدى مع والده دوراً نشطاً في المفاوضات من أجل إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وعاد بعدها مع والده إلى فلسطين وعمل مستشاراً سياسياً للزعيم الفلسطيني الراحل ياسر عرفات. وبعدَ فشل المفاوضات واستمرار الاحتلال الإسرائيلي، انسحبَ رامي من العمل السياسي الفلسطيني الرسمي في أواخر التسعينيات، وعاد إلى مصر حيث مارس أعمالاً اقتصادية متعددة. وفي عام 2010، ظهرت حركة «من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية» في مصر، انضمّ رامي إلى تحالف الناشطين الذين انخرطوا في ثورة يناير/ كانون الثاني عام 2011. في السنوات التالية، ساعد في تأسيس مجموعة من الحركات والائتلافات التي أدت دوراً نشطاً في الانتقال الديمقراطي للبلاد، بما في ذلك حزب «الدستور» الذي عمل أميناً عاماً له قبل إنشائه الرسمي. في عام 2015، شارك في تأسيس «حركة مقاطعة إسرائيل» في مصر، وهو تحالف وطني أطلقته أكثر من عشرة أحزاب سياسية ونقابات طلابية ونقابات ومنظمات غير حكومية وشخصيات عامة للدفاع عن الحق الفلسطيني في حرية تقرير المصير.

رامي شعث بتأسيس «حركة مقاطعة إسرائيل» في مصر

وصل رامي شعث إلى فرنسا بعد الإفراج عنه (حسام الحملاوي/فليكر)

خاص

# الصين والقرن الأفريقي وسد النهضة: خطر على مصر

يعزز الانخراط الصيني المتنامي في منطقة القرن الافريقي، قلق مصر لا سيما بشأن أزمة سد النهضة، في ظلّ دعم الصين لإثيوبيا في هذه الأزمة

القاهرة ـ العربي الجديد

قال دبلوماسي مصري سابق، إن مصر «تنظر بقلق إلى محاولات التمدد الصيني في منطقة القرن الأفريقي، والتي كان آخرها الجولة التي بدأها وزير الخارجية الصيني وانغ يي، الأربعاء الماضي، إلى المنطقة»، معلناً خلالها عن عزم بلاده تعيين مبعوث خاص للقرن الأفريقي. ويتمحور القلق المصري خصوصاً حول أزمة سد النهضة والموقف الصيني الذي بدا في أكثر من مناسبة داعماً لإثيوبيا.

ويتعزز القلق المصري، وفق المصدر الذي تحدث لـ«العربي الجديد»، «في ظل تراجع الدور الأميركي الملحوظ في المنطقة، والذي تجسد أخيراً في استقالة المبعوث الأميركي لمنطقة القرن الأفريقي جيفري فيلتمان، الأربعاء الماضي، بعد فشل السياسة الأميركية في التعامل مع أزمة الحرب الأهلية الإثيوبية، بين جبهة تحرير تيغراي والحكومة الفيدرالية، وفشلها أيضاً في التعامل مع أزمة انقلاب السودان». وأضاف المصدر أن «استقالة فيلتمان ستشكل عائقاً جديداً في المسيرة المارثونية من المفاوضات حول أزمة سد النهضة، والتي تدور في حلقات مفرغة منذ عام 2011، بالإضافة إلى العائق الرئيسي، وهو تعليق عضوية السودان في منظمة الاتحاد الأفريقي». مع العلم أن وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، أعلن يوم الخميس الماضي، عن تعيين سفير واشنطن لدى تركيا المنتهية ولايته، ديفيد ساترفيلد، مبعوثاً جديداً للقرن الأفريقي بعد تنحي فيلتمان. وأوضح المصدر أن مصر «تعوّل كثيراً على أن يكون الموقف الأميركي في ما يتعلق بأزمة سد النهضة، داعماً لها، بينما لا تثق في الموقف الصيني الذي ترى أنه يميل ناحية إثيوبيا، وذلك على الرغم من محاولات القاهرة السابقة للتقرب من بكين». وكانت آخر محاولات التقرب هذه، الخطاب المتلفز الذي وجهه الرئيس عبد الفتاح السيسي، لنظيره الصيني شي جين بينغ، لمناسبة الذكرى المئوية لتأسيس الحزب الشيوعي الصيني في يوليو/تموز الماضي. وأكد السيسي خلال خطابه على أنه تعهد هو والرئيس الصيني خلال لقاءاتهما المتكررة، على دفع العلاقات بين البلدين «الصديقين»، وقال إنه يسعى «للارتقاء بالعلاقة الاستراتيجية الشاملة نحو آفاق أرحب».

وقال المصدر إن «الدبلوماسية المصرية فشلت على مدار سنوات في بناء رأي عام دولي داعم لها بشأن قضية سد النهضة وتأثيره الخطير على مصر والسودان». وأوضح أن «الصين تأتي على رأس الدول الفاعلة في إثيوبيا، تليها الإمارات، وتركيا، والولايات المتحدة الأميركية»، مشيراً إلى أنه «باستثناء أميركا، فإن مصر لم تحصل على موقف داعم لها في قضية سد النهضة من الدول الأخرى ذات التأثير في إثيوبيا». وأكد الدبلوماسي المصري أن «الحليفين الاستراتيجيين الكبيرين لإثيوبيا، هما الصين والإمارات»، لافتاً في السياق إلى «اعتراض الصين وروسيا على إصدار بيان لمجلس الأمن بشأن أزمة تيغراي، في مارس/ آذار الماضي، واعتبارهما ما يجري هناك شأناً داخلياً، وذلك على الرغم من أن البيان كان ضعيفاً للغاية». وأشار المصدر إلى «التحركات المصرية في القرن الأفريقي، والزيارة التي قام بها السيسي إلى جيبوتي في مايو/أيار الماضي قبل الملء الثاني لسد النهضة، وجولات التدريب العسكري المشترك بين مصر والسودان، وزيارة رئيس أركان الجيش المصري السابق، الفريق محمد فريد، إلى رواندا وكينيا». لكنه أضاف «للأسف كانت هذه التحركات بلا فائدة حقيقية للموقف المصري، ولم ينتج عنها أي تعاون ثنائي، ولا عسكري، ولا اقتصادي، والدور المصري في هذه المنطقة ضعيف للغاية».

وقال المصدر إن «الزيارة الرسمية لوزير الخارجية الصيني وانغ يي إلى إريتريا، الأربعاء الماضي (والتي جاءت ضمن جولة بالقرن الأفريقي شملت أيضاً كينيا وجزر القمر)، بحث خلالها الوزير تعزيز الدبلوماسية الصينية في مواجهة الولايات المتحدة في القرن الأفريقي». وأشار إلى أن ذلك يأتي «في ظل دور بكين في دعم حكومة أبي أحمد في الحرب الأهلية الإثيوبية، ودعمها لإريتريا، التي وقعت تحت طائلة حزمة عقوبات أميركية جديدة بسبب دورها في أزمة إقليم تيغراي، وذلك بالإضافة لانضمام أسمرة لمبادرة الحزام والطريق الصينية». وأضاف المصدر أن الصين «أصبح لديها نفوذ يتضخم في الدول الثلاث الأهم في منطقة القرن الأفريقي وهي جيبوتي وإثيوبيا وإريتريا، وحتى كينيا». وقال إنه «بينما تتخبط السياسة الأميركية في منطقة القرن الأفريقي، وفي ظل استقالة فيلتمان، تعرض الصين خدماتها على دول القرن الأفريقي، والتي تشمل خدمات اقتصادية تتمثل في استثمارات ضخمة، ومساعدات مالية وصحية لمواجهة جائحة كورونا، فضلاً عن خدمات سياسية تتمثل في عرض الوساطة والتدخل في أزمات بعينها مثل أزمة تيغراي». وأشار المصدر نفسه إلى أن «الصين لديها استثمارات ضخمة في إثيوبيا وسد النهضة منذ عام 2011، أبرزها ما يتعلق بمشروعات زراعية لاستصلاح مليوني فدان من الأراضي، وإقامة مصانع عملاقة سيتم تشغيلها بالطاقة الكهربائية المستولدة من السد، وكذلك مشروع القطار الكهربائي من أديس أبابا إلى جيبوتي». وأضاف أن «استثمارات الصين في السد، ووجود شركاتها التي تعمل في بنائه، يجعل من مصلحتها حمايته». وأشار إلى أن بكين «قدمت تمويلاً قيمته 1,2 مليار دولار في 2012 لبناء شبكة خطوط لنقل الكهرباء من السد إلى المدن الإثيوبية، هذا إلى جانب اتفاق مع رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد خلال زيارته إلى بكين في 2019 على قرض بقيمة 1,8 مليار دولار، وعمل شركتين صينيتين في بناء السد من الباطن».

اعلان وانع عزم الصين تعيين مبعوث للقرن الافريقي (فلوريانس لو-بول/Getty)

يتعزز القلق المصري في ظل تراجع الدور الأميركي الملحوظ

وقال المصدر إن «الصين تفضل عدم الانخراط في أزمة سد النهضة، لأسباب عدة: أولها دعمها للحكومة الإثيوبية، وعلمها بأنها لن تقبل بأي وساطات لأن السد بالنسبة لها عامل حاسم لشرعيتها». وتابع أن «الصين تخشى أيضاً من أن تُستغل وساطتها لصالح مصر في نهر النيل، لإضعاف موقفها كدولة منبع للعديد من الأنهار الدولية، خاصة نهر الميكونغ الذي تحرض الولايات المتحدة دول مصبه لمواجهة الصين». ولفت المصدر إلى أن «الصين أعلنت عزمها إقامة أكبر سد لإنتاج الطاقة في العالم في منطقة التبت على نهر برهمابترا، وهو ما قد يسبب لها مشاكل مع دولتي المصب؛ الهند وبنغلادش».

وقال وزير الخارجية الصيني وانغ يي، من كينيا، الخميس الماضي، إن بلاده مستعدة لاقتراح «مبادرة التنمية السلمية في القرن الأفريقي» بهدف دعم الدول الإقليمية في مواجهة تحديات الأمن والتنمية والحوكمة.

الغلاف

**تسير الأوضاع السياسية والعسكرية في إثيوبيا بين نقيضين. فعلى الرغم من إعلان السلطات عفواً عن عدد من المعارضين، بينهم قيادات في «الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي»، بهدف فتح حوار من أجل التوصل إلى سلام في البلد الغارق في الأزمات المتعددة، إلا أن هذا الأمر يواجه عوائق، بينها تواصل قتل المدنيين في إقليم تيغراي جراء الغارات المتواصلة، وتحذير خبراء من وجود انقسام في «الجبهة» التي يريد طرف فيها مواصلة الحرب، بالإضافة إلى الشروط المضادة بين الطرفين**

# إثيوبيا: العفو والقتل

## تعقيدات أمام انطلاق الحوار بين الحكومة والمعارضة

اعلن ابي احمد انّ ابيّ حدّ يقسم الوحدة الوطنية غير مقبول (Getty)

**قتل 56 شخصاً، وأصيب 30، بغارة على مخيم للنازحين بتيغراي**

**موسى شيخو: هناك توافق محلي ورغبة دولية وإقليمية للتهدئة**

أديس أبابا ـ **العربي الجديد**

لم تكد الحكومة الإثيوبية تعلن إصدار عفو عن معارضين سياسيين مسجونين، بينهم قادة في «الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي» حتى جاءت الأنباء عن سقوط عشرات القتلى والجرحى في ضربة جوية إثيوبية على مخيم للمهجّرين في شمال غرب تيغراي، ما قد يزيد من التعقيدات أمام انطلاق الحوار الذي يعول عليه للتوصل إلى اتفاق ينهي الحرب.

وقال موظفا إغاثة لوكالة «رويترز»، أمس السبت، نقلاً عن السلطات المحلية وشهود، إن ضربة جوية في إقليم تيغراي أسفرت عن مقتل 56 شخصاً وإصابة 30 على الأقل، في مخيم للنازحين. وأرسل الاثنان للوكالة صوراً قالا إنّهما التقطاها للمصابين في المستشفى، ومنهم العديد من الأطفال. وذكرا أنّ الضربة أصابت مخيماً للنازحين في بلدة ديدبيت بشمال غرب إقليم تيغراي القريب من الحدود مع إريتريا. وقال أحد عاملي الإغاثة إنّ المخيم يؤوي كثيراً من النساء العجائز والأطفال.

وتعدّ عملية الإفراج عن معارضين الخطوة الأكثر جدية التي تتخذها الحكومة حتى الآن، بعدما دخلت الحرب مرحلة جديدة عنوانها الوقف غير المعلن لإطلاق النار، نهاية ديسمبر/ كانون الأول الماضي، عندما انسحبت قوات «الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي» إلى منطقتها، وأعلنت القوات الإثيوبية وقف أيّ تقدم باتجاه تيغراي.

إلّا أنّ الحوار الذي وضع له رئيس الحكومة الإثيوبية أبي أحمد خطاً أحمر، هو عدم تقسيم البلاد، قد يواجه عراقيل، خصوصاً مع «الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي»، التي تعتبر الحكومة أنّها ليست الممثل الوحيد للإقليم، والتي لم تصدر بعد أي رد فعل على الدعوة للحوار، بالإضافة إلى أنه لم يتم الإعلان عن وقف لإطلاق النار في البلاد. وكان زعيم «الجبهة» ديبرصيون جبرائيل بعث رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس أخيراً، أبلغه فيها انسحاب قواته إلى تيغراي، إلّا أنه طالب في المقابل بضمان انسحاب قوات أمهرة والقوات الإريترية من غرب تيغراي كمقدمة لفتح حوار مع الحكومة.

وعلى لائحة الشخصيات التي تم العفو عنها، قطب الإعلام السابق جوار محمد، عضو المؤتمر الفيدرالي لإثنية أورومو. ومثل إسكندر نيغا، اعتقل جوار محمد في يوليو/تموز 2020 مع شخصيات معارضة أخرى، بعد أعمال عنف اندلعت على أثر مقتل المغني هاشالو هوندیسا، المدافع عن الأورومو، بالرصاص في أديس أبابا. وبين مسؤولي «الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي» الذين ورد ذكرهم في بيان الحكومة، سبحات نيغا أحد مؤسسي الحزب، وكيدوسان نيغا وأباي ولدو وبادياي زيمو (سفير سابق في السودان) ومولو جيبريغزيابر. وكان قد القى القبض عليهم نهاية العام 2020 عندما استولت القوات الحكومية على معظم إقليم تيغراي.

وكانت الحكومة الإثيوبية أعلنت، الجمعة الماضي، العفو والإفراج عن العديد من السياسيين المسجونين، بينهم قادة في المعارضة وفي «الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي». وقالت الحكومة، في بيان، إن الهدف من العفو هو «تمهيد الطريق لحل دائم لمشاكل إثيوبيا بطريقة سلمية وغير عنيفة». وأضافت أنّ «مفتاح الوحدة الدائمة هو الحوار. وستقدم إثيوبيا كلّ التضحيات لتحقيق هذه الغاية»، مُعَدّدة أسماء الكثير من قادة المعارضة وأعضاء مهمين في «جبهة تيغراي». وأعلن حزب «بالديراس» المعارض إطلاق سراح مؤسسه إسكندر نيغا.

وجاء هذا الإعلان عن العفو بعد دعوة إلى «المصالحة الوطنية» أطلقها أبي أحمد، الذي أعلن، في بيان، أنّ «أيّ حلّ يقسم الوحدة الوطنية وينتهك كرامة إثيوبيا وسيادتها ويعرض وحدة أراضي البلاد غير مقبول، لأنّه خط أحمر ولا ينبغي تجاوزه». واعتبر أنّ «أي شخص يسعى إلى طريق الخيانة والتقسيم سيواجه عقاباص من الإثيوبيين». وقال: «سنعمل على تعزيز جهودنا بطريقة متعددة الأوجه للحفاظ على انتصارنا بطريقة لا يمكن عكسها أبداً، من أجل الحفاظ على انتصارنا، كما سنبذل جهوداً لاختتامها بطرق سياسية وسلمية».

وتزامن العفو مع مهمة قد تكون أخيرة إلى أديس أبابا، قام بها المبعوث الأميركي الخاص للقرن الأفريقي جيفري فيلتمان، الذي يحاول تشجيع محادثات السلام بين الحكومة و«جبهة تيغراي»، قبل تنحيه عن منصبه كما أعلن أخيراً. وكان المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية نيد برايس قال، الخميس الماضي، إن فيلتمان أجرى «مناقشات غنية وبنّاءة» مع أبي أحمد. وأضاف أن الولايات المتحدة ستعمل من أجل «أن يتحقق أي زخم إيجابي مستمد من هذه المناقشات».

ورحب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، في تغريدة، بهذا العفو. وقال: «ما زلت ملتزماً، بجد، بمساعدة إثيوبيا على إنهاء القتال واستعادة السلام والاستقرار». ودعا إلى «بناء الثقة من خلال الاتفاق على وقف الأعمال العدائية، ووقف دائم لإطلاق النار، وكذلك إطلاق عملية حوار وطني ومصالحة شاملة ذات مصداقية».

وأكد الكاتب والباحث الإثيوبي موسى شيخو أنّ الحكومة الإثيوبية جادة في إطلاق الحوار مع المعارضة من أجل التوصل إلى سلام في البلاد. وقال، في اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»، إن «عملية الإفراج عن زعماء المعارضة، وبعضهم من قيادات الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، وقبلها موافقة البرلمان على تشكيل لجنة حوار وطني شامل للخروج من الأزمة السياسية، يظهر أن الحكومة الإثيوبية جادة في التوصل إلى سلام» في البلد.

وعمّا إذا كانت هناك موافقة من المعارضة على الدخول في الحوار، أعرب شيخو عن اعتقاده أنّ «صفقة الإفراج عن المعارضين، وقبلها التهدئة على الأرض، جاءت بعد نقاش مع المعارضة الموجودة في السجن». وأوضح أنّ «هذا الأمر تدفع له جهات دولية، مثل الولايات المتحدة الأميركية، وجهات إقليمية»، مؤكداً «وجود توافق محلي، ورغبة دولية وإقليمية من أجل تهدئة الوضع في إثيوبيا». وعن اتهام القوات الإثيوبية بشن غارة على مخيم للنازحين في تيغراي، ما إذا كان هذا الأمر يمثل عائقاً أمام انطلاق عملية الحوار، شكك عبد الصمد في مصداقية ما حصل، معتبراً أنّه «لا توجد أطراف محايدة للتأكد من مصداقية الخبر»، مشيراً إلى أنّه «ليس من مصلحة الحكومة، التي قامت بإطلاق قيادات من الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، استهداف المدنيين»، معتبراً أنّ «هناك أطرافاً قد يكون من مصلحتها لن تدخل إقليم تيغراي، مع قوات الجيش في منطقة حُمرا (في إقليم تيغراي) المحاذية للحدود مع السودان وإريتريا، بهدف إيجاد منفذ حدودي. أعتقد أن الغارة جاءت رداً على هجمات هؤلاء».

واتفق الكاتب والباحث في شؤون القرن الأفريقي عبد الشكور عبد الصمد مع شيخو في جدية الحكومة بدعوة المعارضة للحوار، معتبراً أنّ رئيس الحكومة أبي أحمد «اختار السلام». وقال، في اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»، إنّ «وقف الحرب مع إقليم تيغراي، والإفراج عن معارضين، وتأسيس لجنة الحوار الوطني، تمثل مشروعاً متكاملاً ورؤية واضحة للتوصل إلى السلام» في البلد. واعتبر أنّ «كلّ الأطراف، ومن ضمنها المعارضة، يهمها مصلحة الوطن» وبالتالي، فإنّه أعرب عن اعتقاده أنّه «ستكون هناك استجابة للدعوة إلى الحوار». ووصف هذا الأمر بأنّه «خطوة ستاتي بعدها خطوات أخرى في المستقبل».

وحول ما إذا كان سقف بعض أطراف المعارضة المرتفع سيكون عائقاً أمام الحوار، قال عبد الصمد: «مهما كان سقف المطالب مرتفعاً، فالجميع متفق على إخراج الوطن من أزمته السياسية»، مشيراً إلى أنّه «يمكن مناقشة كلّ التفاصيل والمطالب عبر آلية الحوار».

وعن اتهام القوات الإثيوبية بشن غارة على مخيم للنازحين في تيغراي، وما إذا كان هذا الأمر يمثل عائقاً أمام انطلاق عملية الحوار، شكك عبد الصمد في مصداقية ما حصل، معتبراً أنّه «لا توجد أطراف محايدة للتأكد من مصداقية الخبر»، مشيراً إلى أنّه «ليس من مصلحة الحكومة، التي قامت بإطلاق قيادات من الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، استهداف المدنيين»، معتبراً أنّ «هناك أطرافاً قد يكون من مصلحتها لن تدخل إقليم تيغراي، مع قوات الجيش في منطقة حُمرا (في إقليم تيغراي) المحاذية للحدود مع السودان وإريتريا، بهدف إيجاد منفذ حدودي. أعتقد أن الغارة جاءت رداً على هجمات هؤلاء».

واتفق الكاتب والباحث في شؤون القرن الأفريقي عبد الشكور عبد الصمد مع شيخو في جدية الحكومة بدعوة المعارضة للحوار، معتبراً أنّ رئيس الحكومة أبي أحمد «اختار السلام». وقال، في اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»، إنّ «وقف الحرب مع إقليم تيغراي، والإفراج عن معارضين، وتأسيس لجنة الحوار الوطني، تمثل مشروعاً متكاملاً ورؤية واضحة للتوصل إلى السلام» في البلد. واعتبر أنّ «كلّ الأطراف، ومن ضمنها المعارضة، يهمها مصلحة الوطن» وبالتالي، فإنّه أعرب عن اعتقاده أنّه «ستكون هناك استجابة للدعوة إلى الحوار». ووصف هذا الأمر بأنّه «خطوة ستاتي بعدها خطوات أخرى في المستقبل».

وحول ما إذا كان سقف بعض أطراف المعارضة المرتفع سيكون عائقاً أمام الحوار، قال عبد الصمد: «مهما كان سقف المطالب مرتفعاً، فالجميع متفق على إخراج الوطن من أزمته السياسية»، مشيراً إلى أنّه «يمكن مناقشة كلّ التفاصيل والمطالب عبر آلية الحوار».

وعن اتهام القوات الإثيوبية بشن غارة على مخيم للنازحين في تيغراي، وما إذا كان هذا الأمر يمثل عائقاً أمام انطلاق عملية الحوار، شكك عبد الصمد في مصداقية ما حصل، معتبراً أنّه «لا توجد أطراف محايدة للتأكد من مصداقية الخبر»، مشيراً إلى أنّه «ليس من مصلحة الحكومة، التي قامت بإطلاق قيادات من الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، استهداف المدنيين»، معتبراً أنّ «هناك أطرافاً قد يكون من مصلحتها لن تدخل إقليم تيغراي، مع قوات الجيش في منطقة حُمرا (في إقليم تيغراي) المحاذية للحدود مع السودان

### وصول مساعدات للمتضررين

اعلن الامين العام للامم المتحدة، انطونيو غوتيريس (الصورة)، في بيان، امس السبت، انه «بعد آخر اتصال بيني وبين رئيس الوزراء ابي احمد، اتطلع الى تحقيق ملموس، فيما يتعلق بوصول المساعدات الإنسانية الى جميع المناطق المتضررة من الصراع». وكان برنامج الاغذية العالمي حذّر، نهاية نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، من ان الوضع الانساني تدهور بشكل سريع في شمال البلاد (تيغراي وامهرة وعفر)، حيث يعاني 9,4 ملايين شخص من الجوع.

تقرير

# الصومال: أموال إماراتية تحيي خلاف فرماجو وروبلي

عادت حرب الصلاحيات بين الرئيس الصومالي محمد عبدالله فرماجو، ورئيس الحكومة محمد حسين روبلي إلى الواجهة، وهذه المرة بسبب أموال إماراتية محتجزة

مقديشو ـ **الشافعي أبتدون**

يستمر مسلسل التنازع على الصلاحيات بين الرئيس الصومالي المنتهية ولايته محمد عبدالله فرماجو، ورئيس الحكومة الفيدرالية محمد حسين روبلي. وآخر مظاهر التوتر، مواقف متناقضة لكل من الرجلين، بخصوص الإفراج عن أموال إماراتية «مشبوهة»، في قضية تعود فصولها إلى 8 إبريل/نيسان 2018، عندما ضبط الأمن الصومالي في مطار العاصمة أموالاً بقيمة 9,6 ملايين دولار تابعة للسفارة الإماراتية بمقديشو، بحجة أن تلك الأموال كانت في طريقها إلى المعارضة. وهو ما استنكرته دولة الإمارات وقتها، في بيان لخارجيتها، قالت فيه إن تلك الأموال كانت مخصصة لأفراد من الجيش الصومالي، الذي تتولى تدريبه دولة الإمارات في معسكر في مقديشو، أغلق بعد ذلك، نتيجة تأزم العلاقات بين مقديشو وأبوظبي. وعادت تلك العلاقات المتذبذبة بين الإمارات والصومال إلى الواجهة أخيراً، عندما أعرب رئيس الحكومة الصومالية، محمد حسين روبلي، أول من أمس الجمعة، عن استعداد حكومته للإفراج عن الأموال الإماراتية المحتجزة لدى البنك المركزي الصومالي. وجاء حديث روبلي، خلال استلام الحكومة الفيدرالية لشحنة مساعدات إنسانية من الإمارات في مطار مقديشو، لمساعدة المتضررين من أزمة القحط والجفاف في جنوب البلاد ووسطها. وأبدى روبلي أسف حكومته للحادثة التي ضُبطت خلالها أموال إماراتية، في موقف راه البعض سعياً من الحكومة الصومالية لفتح صفحة علاقات جديدة مع الإمارات. وردّاً على تصريحات رئيس الحكومة الفيدرالية، رفض رئيس البلاد محمد عبد الله فرماجو، قرار الإفراج عن الأموال الإماراتية. وبحسب بيان للرئاسة، نشرته عبر صفحتها على موقع «فيسبوك» بعد تصريحات روبلي، قال فرماجو إن «تلك الأموال دخلت البلاد بطريقة مخالفة للنظام المالي في الصومال والقانون المالي الدولي، وشكّلت آنذاك تهديداً لأمن واستقرار اقتصاد البلاد». وأضاف البيان: «انطلاقاً من هذا، فإنّه من غير الممكن الإفراج عن هذه الأموال بأمر من رئيس الحكومة، ولذلك فإنّ الرئيس يأمر رئيس البنك المركزي بعدم الإفراج عن هذه الأموال التي تم ضبطها». ويشكل بيان فرماجو تصعيداً جديداً للأزمة السياسية بينه وبين روبلي، والتي شهدت أخيراً ما يمكن وصفه بالهدوء الهش، استجابة لمطالب محلية ودولية بعدم تصعيد التوتر بينهما، والسعي نحو التركيز على إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية قبل حلول مارس/آذار المقبل.

في السياق، قال الصحافي الصومالي نور محمد، في حديث مع «العربي الجديد»، إن قرار رئيس الحكومة بالإفراج عن الأموال الإماراتية «ليس بمنأى عن الخلافات السياسية بينه وبين رئيس البلاد، نظراً لتوقيت القرار وطريقة اتخاذه، من دون وجود إجراءات مسبقة لتسوية الأزمة مع الإمارات عبر الأعراف الدبلوماسية المتعارف عليها دولياً». واعتبر أن ذلك يعني «أن رئيس الحكومة يوزّع التوتر السياسي، ويقوم بتصفية حسابات قديمة مع الرئيس، من أجل إظهاره شخصية تشكل عقبة أمام الاستقرار السياسي للبلاد، وتقليم أظافره ونفوذه في الأمن والسياسة». وتابع: «هذا الأمر دفع فرماجو لإصدار أوامر بعدم الإفراج عن الأموال الإماراتية، حتى يوافق هو على هذا القرار أولاً، ما يعكس تضارب الصلاحيات واستعراض النفوذ بينهما».

وأشار محمد إلى أن تصاعد حدة الأزمة السياسية بين الرجلين «تبدد بلا شك جهود المصالحة التي تجريها الجهات المحلية والدولية، لحلحلة الأزمة بين قادة البلاد، كما ستؤثر سلباً على مسار الانتخابات البرلمانية والرئاسية، التي أرجئت أكثر من خمس مرات بسبب الخلافات السياسية».

وحول الأسباب غير المعلنة والحراك الذي يقف وراء قرار روبلي بالإفراج عن الأموال الإماراتية، قال نور محمد إن «هذه الخطوة تأتي في سياق محاولة الإمارات البحث عن تموضع جديد لها في الشأن السياسي الصومالي، بعد سنوات كانت فيها خارج دائرة الدول المؤثرة في السياسة الصومالية». ولفت إلى أن الإمارات «سعت طيلة السنوات الماضية، لتجميل صورتها بعد حادثة ضبط أموال تابعة لسفارتها عام 2018».

من جانبه، قال الكاتب والصحافي الصومالي، عدنان علي، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «محاولة رئيس الحكومة طي صفحة الماضي، وفتح صفحة جديدة مع الإمارات، جاءت عقب سلسلة من الاجتماعات بين روبلي والسفير الإماراتي في مقديشو محمد أحمد عثمان الحمادي منذ أغسطس/آب الماضي». وأضاف: «خطوة الإفراج عن الأموال الإماراتية قد تشعل توتراً جديداً في حال وافق البنك المركزي الصومالي على قرار رئيس الحكومة، لأن المؤسسات المالية تعمل تحت إمرته في هذه الفترة الانتقالية». وتابع: «كما أن حديث روبلي أمام وسائل الإعلام بشأن الأموال الإماراتية، بحضور السفير الإماراتي، يوحي بأنه حاسم في هذا الملف، وسيمضي نحو الإفراج عن تلك الأموال».

وأشار علي إلى أن نزاع الصلاحيات الجديد بين فرماجو وروبلي «هو امتداد للصراع السياسي بين الرجلين، وسعي كل منهما لفرض سيطرته على مؤسسات الدولة». وأضاف: «يبدو أن رئيس الحكومة اختار التوقيت الصعب لضرب فرص فرماجو الانتخابية، عبر فتح جبهة سياسية خارجية ضده، بينما سيحاول الأخير الخروج من هذا المأزق بأقل الخسائر». ولفت علي إلى أن «تداعيات تلك القرارات المتناقضة، ستؤثر سلباً على المؤسسة المالية، كما أنها ستحدّ من جهود الإصلاح في المؤسسات المالية، خاصة المصرف المركزي، الذي سيواجه رئيسه ضغوطاً من الطرفين». لكنه رجح «نجاح روبلي في هذا الملف، لأن المصرف يخضع للسلطة التنفيذية التي يقودها رئيس الوزراء». كما أشار إلى أن «لهذه القرارات المتناقضة دورا سلبيا على مستقبل تطبيع العلاقات بين مقديشو وأبوظبي بعد أربع سنوات من التأزم».

> **رأى البعض أن روبلي يسعى إلى فتح صفحة جديدة مع الإمارات**

ايدى روبلي اسفه للحادثة التي ضُبطت خلالها الاموال الاماراتية (عبد الرحمن يوسف/فرانس برس)

قضية

# الجزائر: اعتقالات تستبق ذكرى فبراير

استبقت السلطات الجزائرية الذكرى الثالثة للحراك الشعبي، بحملة اعتقالات طاولت عدداً من الناشطين السياسيين والمدنيين

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

تثير حملة اعتقالات جديدة في الجزائر في صفوف الناشطين المعارضين، وقرارات تتخذها السلطات ضد أحزاب معارضة وملاحقة كوادرها، مخاوف جدية من أن تكون هذه الخطوات محاولة لشل أي تحركات قبيل فترة قصيرة من الذكرى الثالثة للحراك الشعبي الذي اندلع في 22 فبراير/شباط 2019. وتأتي هذه الخطوات في ظل استشعار السلطات لتزايد الغضب الشعبي بسبب تدهور الأوضاع المعيشية والاقتصادية، نتيجة ندرة المواد التموينية وغلاء الأسعار، وإخفاق الحكومة في تحقيق أي نتائج على هذا الصعيد.

واستبقت السلطات الجزائرية الذكرى الثالثة لتظاهرات فبراير بسلسلة اعتقالات ومزيد من التضييق على الناشطين والقوى المعارضة، إذ اعتقلت قبل يومين المتحدث باسم «تجمع شباب الجزائر» (ائتلاف مدني غير مرخص) الناشط هشام خياط، وقامت بتفتيش منزله، كما تم اعتقال البروفسور محمد بوغفالة، بسبب مواقفه وآرائه السياسية، فضلاً عن اعتقال الطبيب الناشط سمير بوبعية وتفتيش منزله. كذلك، اقتيد الناشط عبد النور شتيح من مقر عمله إلى مركز للأمن. كما تم قبل أيام توقيف الصحافي نور الدين نسروش، لمساءلته بشأن مقال رأي نشره في صحيفة «الوطن» المحلية.

ويحصي الناشط المتخصص في توثيق الاعتقالات السياسية والمتابعات القضائية في حق الناشطين، زكي حنash، اعتقال 14 ناشطاً منذ بداية شهر يناير/كانون الثاني الحالي؛ ثلاثة منهم تقرر إيداعهم السجن لحين إحالتهم على القضاء. ويشير حنash إلى أنه تم خلال شهر ديسمبر/كانون الأول الماضي، توقيف 45 شخصاً وإيداعهم السجن المؤقت، ووضع 51 شخصاً تحت الحراسة النظرية (إيقاف الشخص المشتبه به لفائدة إجراءات البحث والتحري خلال مدة محددة في مكان معيّن).

ويؤكد حنash الذي يستقي معلوماته من هيئة المحامين في لجنة الدفاع عن معتقلي الرأي، وجود 316 ناشطاً في السجن إلى الآن، بينهم رئيس حزب «الحركة الديمقراطية الاجتماعية»، فتحي غراس، وصحافيون وطلبة جامعيون، ناهيك عن سلسلة أحكام قضائية صدرت منذ بداية الشهر الحالي في حق عدد من الناشطين الملاحقين.

وكانت أكثر هذه الأحكام إثارة، الحكم بالسجن لستة أشهر غير نافذة، في حق الشاب سيف الدين شلوش، وهو من ذوي الاحتياجات الخاصة ومقعد على كرسي متحرك، بتهمة التجمهر والمساس بالأمن العام، فضلاً عن الإبقاء على مئات الناشطين قيد المتابعة القضائية، ولكن في حالة سراح. ولا يجد المتابعون للشأن السياسي وملف الحريات في الجزائر مبررات واضحة لحملة الاعتقالات الأخيرة، خاصة أن السلطة تمكنت من فرض خياراتها السياسية، وأنجزت كل استحقاقاتها الانتخابية التي طرحتها من دون عوائق في الشارع، واستتبت لها الأوضاع. كما أن مكونات الحراك الشعبي انكفأت على نفسها، ولم تعد قادرة على الوقت الحالي على القيام بأي نشاط أو رد فعل، ما عدا التعبير عن مواقفها على مواقع التواصل الاجتماعي.

وتذهب بعض التفسيرات إلى أن استهداف السلطة للناشطين في هذه الفترة، يأتي ضمن استمرار سياسة الردع والقمع السيكولوجي لهؤلاء، وإرهاقهم في المحاكم، وكذا استنزاف الحركات المدنية والحقوقية المعارضة، وشغلها بقضايا الموقوفين والقضاء، لمنعها من التفكير في أي تحرك ميداني، خاصة أن السلطة لا ترغب على الإطلاق في أن تتكرر تجربة الحراك الشعبي الذي فاجأ السلطات الحاكمة في فبراير 2019. وفي السياق، وجهت وزارة الداخلية الجزائرية، أول من أمس الجمعة، تحذيراً إلى حزب «التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية»، بسبب ما قالت إنه سماحه باستخدام مقره لاجتماع هيئات ولجان مدنية. وكانت وزارة الداخلية تشير إلى اجتماع تمهيدي ضم ائتلافات مدنية وناشطين حقوقيين، في 24 ديسمبر الماضي، لإنشاء هيئة مدنية تتولى الدفاع عن الحريات ومعتقلي الرأي، تحت اسم «اللجنة من أجل الحريات وإطلاق سراح معتقلي الرأي».

> **اعتقال 14 ناشطاً جزائريا منذ بداية يناير الحالي**

تقيّد السلطات الجزائرية حرية التعبير (رياض كرامدي/فرانس برس)

من جهته، يعتقد الكاتب والناشط المدني محمد إيوانوغان، أن حملة الاعتقالات الجديدة، هي محاولة من السلطة لاستباق ذكرى الحراك الشعبي لشل أي تحرك متوقع، خاصة مع بروز ضغط اجتماعي وغضب شعبي نتيجة ندرة عدد من المواد التموينية الأساسية، كالزيت والحليب، وارتفاع أسعار بعض المواد الاستهلاكية. ويضيف في حديث مع «العربي الجديد»، أن مخاوف السلطة مردها أيضاً إلى «وجود نداءات في وسائل التواصل الاجتماعي، تدعو لإحياء الذكرى الثالثة للحراك الشعبي، يوم 22 فبراير المقبل، لذلك فمن الطبيعي أن تحاول السلطة استباق الأحداث». ويرى إيوانوغان أن السلطة «تتخوف من الدعاءات التي تنتشر الآن عبر وسائل التواصل الاجتماعي، خاصة بعدما جعلت هذه الوسائل التكنولوجية كسلاح موجه ضدها من الخارج، وحديثها عن استهداف الجزائر عبر ما تسميه حروب الجيل الرابع». ويتابع إيوانوغان أن «السلطة لن تتوقف عن الاعتقالات، وستواصل سياستها القمعية حتى بعد 22 فبراير، لأنها لا تملك حلولاً أخرى».

وبالأفق أن عدداً قليلاً من الأحزاب السياسية، المحسوبة خاصة على التيار التقدمي، هي التي تبدي مواقف رافضة لحملة الاعتقالات والتضييق على الناشطين والحريات في الجزائر، بينما تلزم باقي الأحزاب، سواء المشاركة في الحكومة أو غيرها، الصمت.

وفي السياق، يقول القيادي في حزب «التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية»، مراد بياتور، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «الجزائر تعيش حالة من الدهور المخيف لوضع الحريات السياسية والمدنية، وهناك أكثر من 300 مواطن جزائري في السجون، لمجرد التعبير عن موقف أو رأي أو لمطالبتهم بالتغيير السلمي في البلاد». وفي السياق نفسه، دان حزب العمال اليساري، في بيان نشره بعد اجتماع لمكتبه السياسي، أول من أمس الجمعة، استمرار الاعتقالات.

شرق غرب

### السعودية: سنطلع فرنسا على تحقيقات جدة

أعلنت وزارة الخارجية السعودية، أنها ستطلع فرنسا على تحقيقات وأدلة حول الانفجار الذي وقع في 30 ديسمبر/كانون الأول الماضي في جدة، وطاول سيارة السائق الفرنسي فيليب بوترون الذي كان يشارك في رالي دكار 2022، ما أدى لإصابته بجروح خطرة. وأوضحت الوزارة في بيان ليل الجمعة السبت أن «الجهة المختصة في المملكة تعمل على التنسيق وإطلاع المختصين من الجانب الفرنسي على نتائج التحقيق والصور والمعلومات والأدلة المتوفرة». وكان وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان (الصورة) قال أول من أمس الجمعة إن الحادث «قد يكون هجوماً إرهابياً».

(فرانس برس)

### تونس: وقفة مساندة للبحيري

نفّذ وفد من قيادتي «حركة مواطنون ضد الانقلاب» و«قيادة» اللقاء الوطني للإنقاذ» في تونس وقفة مساندة للبرلماني ووزير العدل السابق، نور الدين البحيري، أمام المستشفى الذي يتواجد فيه في بنزرت بسبب تدهور حالته الصحية جراء إضرابه عن الطعام رفضاً لطريقة إيقافه واختطافه من أمام منزله قبل 10 أيام. وحاول الوفد الدخول وزيارة البحيري غير أن الوحدات الأمنية منعته.

(العربي الجديد)

### قتلة انتحاري في بغداد

أعلنت السلطات الأمنية العراقية، أمس السبت، قتل انتحاري يرتدي حزاماً ناسفاً في العاصمة بغداد. وقالت خلية الإعلام الأمني العراقية في بيان إنه وفقاً لمعلومات استخبارية دقيقة «نفذت قوة أمنية مشتركة عملية مداهمة لأحد أوكار عصابات داعش تمكنت خلالها من الإضرار بالمدنيين، وتفكيك الحزام الناسف الذي كان يرتديه».

(العربي الجديد)

### عائلات ضحايا الطائرة الأوكرانية يطالبون بالعدالة

أحيا عشرات من أقارب ضحايا الطائرة الأوكرانية التي أسقطتها الدفاعات الجوية الإيرانية من طريق «الخطأ»، الذكرى السنوية الثانية للحادث، بتجمع في طهران طالبوا فيه بإحقاق العدالة للضحايا الـ176، وفق ما أفادت وسائل إعلام إيرانية أمس السبت. وتحطمت طائرة «بوينغ 737» تابعة للخطوط الجوية الأوكرانية بعيد إقلاعها من مطار الإمام الخميني الدولي في طهران متجهة الى كييف في الثامن من يناير/ كانون الثاني 2020، ما أدى الى مقتل ركابها.

(فرانس برس)

### نيجيريا: 143 قتيلاً خلال أسبوع

قال أربعة سكان في شمال غرب نيجيريا لوكالة فرانس برس، أمس السبت، إن مسلحين معروفين محلياً بانهم «قطاع طرق» قتلوا 140 شخصاً على الأقل في عدة عمليات هذا الأسبوع، لم تؤكدها السلطات. وقال أحد هؤلاء الأهالي ويدعى بالاراب الحاجي، وهو زعيم مجموعة في إحدى القرى المتضررة في ولاية زمفارا: «لقد دفنا 143 شخصاً». وهاجم مئات المسلحين على متن دراجات نارية عشر قرى في منطقتي أنكا وبوكويم يومي الأربعاء والخميس الماضيين، وفق السكان.

(فرانس برس)

**يفتتح البرلمان العراقي الخامس، اليوم الأحد، أولى جلساته التي يفترض أن يتم فيها انتخاب رئيس جديد لمجلس النواب ونائبين له. لكن ذلك مستبعد، بسبب غياب التفاهمات بين الكتل السياسية، كما هو الحال بشأن تشكيل الحكومة الجديدة**

## اختبار الرئاسات الثلاث والكتلة الكبرى

# البرلمان العراقي الخامس

بغداد ـ **براء الشمري**

توقعات بأن تبقى جلسة البرلمان مفتوحة إلى أن تتوصل القوى السياسية إلى اتفاق (حيدر هادي/الأناضول)

يعقد البرلمان العراقي الخامس، اليوم الأحد، جلسته الأولى التي ستتضمن ترديد قسَم النواب الجدد، ثم فتح باب الترشيح لمناصب رئيس مجلس النواب ونائبيه، تمهيداً للاستحقاقات الدستورية الأخرى وأبرزها اختيار رئيس الجمهورية، ثم تكليف مرشح الكتلة البرلمانية الكبرى بتشكيل الحكومة الجديدة. ولا تسود توقعات كثيرة بخصوص جلسة اليوم، في ظلّ غياب التفاهمات بين القوى السياسية المختلفة، خصوصاً في ما يتعلق بالكتلة الكبرى.

ووفقاً لجدول أعمال الجلسة الأولى، المقرر أن تعقد في الساعة الحادية عشرة صباحاً، فإن رئيس السن محمود المشهداني (74 عاماً) سيتولى إدارة الجلسة، ثم يقوم بدعوة النواب الجدد إلى أداء اليمين الدستورية، بعدها يفتح باب الترشيح لمنصب رئيس مجلس النواب ونائبيه. ويعقد مجلس النواب جلسته وسط عدم اتفاق على هوية الكتلة البرلمانية الكبرى التي تمتلك حق ترشيح رئيس الوزراء الجديد. كما لم تتفق القوى السنية الممثلة للمحافظات الشمالية والغربية، وأبرزها تحالفا «تقدم» برئاسة رئيس البرلمان السابق محمد الحلبوسي، و«عزم» بزعامة خميس الخنجر، والذي يضم سياسيين آخرين، على مرشح واحد لرئاسة البرلمان.

وجرى العرف السياسي المعمول به في العراق، منذ أول انتخابات جرت عام 2005، على منح هذه القوى حق ترشيح رئيس البرلمان، بعدها يطرح الأكراد مرشحهم لرئاسة الجمهورية، ثم تقوم القوى الشيعية، الممثلة اليوم بالتيار الصدري والإطار التنسيقي، بتقديم مرشحها لرئاسة الحكومة الجديدة.

ويتنافس على منصب رئيس البرلمان مرشحان اثنان؛ هما رئيس تحالف «تقدم» محمد الحلبوسي، والقيادي في تحالف «العزم» محمود المشهداني. وقد أجرى الحلبوسي، خلال الأيام الأخيرة، حراكاً للتحشيد لولاية ثانية له في رئاسة البرلمان. وبدأ هذا الحراك بزيارة زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، واختتمها أمس السبت بزيارة زعيم «الحزب الديمقراطي الكردستاني» مسعود البارزاني في أربيل، في محاولة لجمع أغلبية برلمانية يحتاجها أثناء التصويت على منصب رئيس البرلمان، والتي تتطلب جمع 165 صوتاً من أصل أصوات 329 نائباً.

في المقابل، يعوّل المشهداني على علاقة تحالفه «العزم»، بـ«الإطار التنسيقي» الذي يضم قوى عدة، أبرزها «ائتلاف دولة القانون» برئاسة نوري المالكي، وتحالف «الفتح» الذي يتزعمه هادي العامري وقوى أخرى، لدعم ترشيحه في جلسة اليوم.

في السياق، قال نائب سابق مقرب من

**يتنافس على رئاسة البرلمان محمد الحلبوسي ومحمود المشهداني**

تحالف «العزم»، في حديث مع «العربي الجديد»، إن التحالف أجرى خلال اليومين الماضيين اتصالات مكثفة مع أطراف «الإطار التنسيقي» وقوى أخرى، بهدف دعم ترشيح المشهداني لرئاسة البرلمان. وأشار النائب، الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، إلى صعوبة التنبؤ باسم رئيس البرلمان الجديد، لأن ذلك سيكون مرهوناً بالتصويت الذي قد يتم في الجلسة الأولى، أو يتأجل حتى إشعار آخر.

من جهته، توقع عضو «الإطار التنسيقي»، عائد الهلالي، في اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»، اقتصار جلسة اليوم على أداء اليمين الدستورية للنواب الجدد، وبعدها تبقى الجلسة مفتوحة إلى أن تتوصل القوى السياسية إلى اتفاق. وأوضح أن الحوارات ستستمر حتى التوصل إلى تفاهمات بشأن الكتلة الكبرى.

بدورها، وصفت النائبة الفائزة عن «ائتلاف دولة القانون»، عالية نصيف، محاولات الإبقاء على جلسة البرلمان مفتوحة بـ«البدعة». وقالت في تصريح صحافي أمس، إن «القوى السياسية ستبتكر بدعة سياسية جديدة تتضمن الإبقاء على جلسة البرلمان مفتوحة لمدة 15 يوماً إلى حين تحقيق التوافق في ما بينها». وتابعت «على الرغم من استمرار المفاوضات السياسية، إلا أن الأمور لا تزال تراوح مكانها، ولم تتقدم تجاه حسم تشكيل الحكومة».

من جانبه، شدد القيادي في «الجبهة التركمانية العراقية»، أرشد الصالحي، على أهمية الابتعاد عن المحاصصة عند تشكيل الحكومة الجديدة. ولفت، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى «ضرورة إعادة الحسابات خلال الحوارات قبل تشكيل الحكومة»، مشيراً إلى أن «اعتماد المحاصصة يعني العودة بالعملية السياسية إلى نقطة الصفر». وتساءل: «هل تمتلك الكتل السياسية رؤية لإنقاذ البلاد، أم أننا سنذهب إلى حكومة محاصصة توافقية بامتياز؟».

ويرفض زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، الذي تصدّر تحالفه «الكتلة الصدرية» نتائج الانتخابات بـ74 مقعداً، تشكيل حكومة توافقية، مشدداً على أهمية الذهاب نحو حكومة أغلبية وطنية. في المقابل، يحاول الإطار التنسيقي الذي يمتلك نحو 70 مقعداً تشكيل حكومة توافقية.

واستبق الصدر جلسة البرلمان بالدعوة إلى حكومة أغلبية وطنية تدافع عن حقوق جميع المكونات. وقال في بيان أمس السبت: «لا مكان للفساد، ستكون الطوائف أجمع مناصرة للإصلاح، ولا مكان للمليشيات، فالكل سيدعم الجيش والشرطة والقوات الأمنية». وتابع «اليوم سنقول نحن والشعب: كلا للتبعية»، داعياً إلى «فسيفساء عراقية وطنية؛ لا شرقية ولا غربية». وخاض التيار الصدري خلال الأيام التي سبقت الجلسة الأولى للبرلمان، حوارات موسعة لجمع العدد الكافي من النواب لتشكيل الكتلة الكبرى.

وأبرز هذه الحوارات كانت مع تحالف «تقدم» الذي حصل على 37 مقعداً، والحزبين الكرديين الرئيسيين «الديمقراطي الكردستاني»، و«الاتحاد الوطني الكردستاني»، اللذين حصلا على 45 مقعداً.

وكان لقاء الوفد الكردي الذي زار بغداد أول من أمس الجمعة، بالتيار الصدري «إيجابياً»، بحسب تصريحات لقيادات من الجانبين، أكدت أن اللقاء شدد على أهمية التوصل إلى تفاهمات مشتركة لإدارة المرحلة المقبلة.

في المقابل، حاول «الإطار التنسيقي» كسب ود الوفد الكردي الذي زار بغداد لحسم موقفه من التحالفات، قبل الذهاب نحو الجلسة الأولى للبرلمان. وقال الإطار التنسيقي في بيان بعد اجتماع بين الطرفين: «استعرض الجانبان ملف الانتخابات والملابسات والاعتراضات التي رافقت سير العملية الانتخابية وملف تشكيل الحكومة المقبلة». وأكد المجتمعون، وفق البيان، على «ضرورة التوصل إلى تفاهمات مشتركة تسهم في معالجة الإشكاليات الراهنة والانتقال إلى مرحلة تشكيل الحكومة عبر تعاون جميع الأطراف والقوى الوطنية، بعيداً عن الإقصاء والتهميش لأي مكوّن من مكونات الشعب العراقي».

## للفائزين فقط

أعلن الأمين العام لمجلس النواب العراقي، سيروان عبد الله سيريني، أمس السبت، استكمال الاستعدادات لعقد الجلسة الأولى للبرلمان الجديد اليوم الأحد. وأكد سيريني لوكالة الأنباء العراقية أن «الجلسة ستكون للنواب الفائزين، وليست هناك دعوة للشخصيات السياسية والحكومية والدبلوماسية». وأوضح أن «مهمة انعقاد الجلسة الأولى ترشيح رئاسة جديدة للبرلمان، رغم الخلافات الموجودة»، مضيفاً أن الكتل لم تصل بعد لنتائج نهائية.

متابعة

# كازاخستان: نزارباييف يدعم توكاييف

**فيما كان رئيس كازاخستان قاسم جومارت توكاييف يكرر شكره للرئيس الروسي فلاديمير بوتين على دعمه، فإنه واصل إبعاد شخصيات من زمن الرئيس السابق عن الواجهة**

خرج رئيس كازاخستان السابق نور سلطان نزارباييف عن صمته، داعياً الشعب إلى دعم الحكومة لمواجهة الأزمة التي تمرّ بها البلاد، التي اعتبر الرئيس الحالي قاسم جومارت توكاييف أنها تتجه إلى الاستقرار. واستمر التوتر في مدينة ألماتا، أمس السبت، حيث سُمعت عيارات نارية أطلقتها الشرطة في الهواء لمنع الأشخاص من الاقتراب من الساحة الرئيسية في المدينة. وذكرت وكالة «سبوتنيك» الروسية، أن الشرطة فرقت تظاهرة ونفذت اعتقالات في مدينة أكتاو، بينما سمع دوي إطلاق نار متقطع في كيزيلوردا. واعتقل الرئيس السابق لجهاز الأمن في كازاخستان كريم ماسيموف بتهمة الخيانة، بعد إقالته في أعقاب أعمال الشغب. وأعلنت «لجنة الأمن الوطنية»، التي ترأسها توكاييف أمس السبت، أن ماسيموف أوقف الخميس الماضي، بعد بدء تحقيق بتهمة «الخيانة العظمى». وكان ماسيموف، حليف نزارباييف، والمقرب منه، أقيل من منصبه كرئيس للجنة قبل أيام، بعد أعمال شغب دامية بدأت بعد تظاهرات رفضاً لزيادة أسعار الغاز. وبعد نحو أسبوع على اندلاع الاحتجاجات، خرج نزارباييف عن صمته، مقدماً دعمه لتوكاييف.

وكتب المتحدث باسمه أيدوس أوكيباي، في تغريدة، أن نزارباييف «يدعو جميع المواطنين إلى الالتفاف حول رئيس كازاخستان للسماح له بتجاوز هذه الأزمة وضمان وحدة البلاد». وحذّر الرئيس السابق من «أخبار زائفة»، في إشارة إلى شائعات انتشرت على وسائل الإعلام الكازاخية تُفيد بأنه فرّ من البلاد.

وفي موسكو، أعلن الكرملين، أمس السبت، أن توكاييف أبلغ نظيره الروسي، فلاديمير بوتين، أن الوضع في كازاخستان آخذ في الاستقرار. وذكر الكرملين، في بيان، أن «بوتين أجرى مكالمة هاتفية طويلة مع نظيره الكازاخي، الذي شكره على الدعم الذي قدمته روسيا في إطار منظمة معاهدة الأمن الجماعي، داعياً إلى إجراء قمة لمجلس الأمن الجماعي عبر الفيديو في القريب العاجل». وأوضح الكرملين أن «بوتين أيد فكرة عقد القمة لبحث الإجراءات بهدف استقرار الوضع في كازاخستان».

يشار إلى أنه وبناء على طلب توكاييف، سمحت منظمة معاهدة الأمن الجماعي، وهي تحالف عسكري من ست دول سوفييتية سابقة تقوده روسيا، بإرسال نحو 2500 جندي، معظمهم روس، إلى كازاخستان كـ«قوات حفظ سلام». وأوضح مكتب توكاييف أن بعض القوات تحرس منشآت حكومية في العاصمة نور سلطان، الأمر الذي «أتاح إعادة نشر جزء من قوات وكالات إنفاذ القانون الكازاخية في ألماتا للمشاركة في عملية مكافحة الإرهاب».

وذكرت وكالة «قنا» أن أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني اتصل بتوكاييف «بشأن تطورات الأوضاع في كازاخستان، حيث أطلع الرئيس الأمير على الجهود المبذولة لتهدئة تلك الأوضاع، وتعزيز الأمن والاستقرار في كازاخستان». وأعرب الأمير، بحسب الوكالة، عن «ثقته بقدرة السلطات الكازاخستانية على تجاوز هذه الأزمة وإعادة الأمور إلى طبيعتها في هذا البلد الشقيق».

ونددت وزارة الخارجية الروسية، بالتصريحات «الفظّة» لوزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن الذي أكد أن إخراج القوات الروسية من كازاخستان سيكون «بالغ الصعوبة». وكتبت المتحدثة باسم الوزارة ماريا زاخاروفا، في تغريدة عبر حسابها في تطبيق «تليغرام»، إن بلينكن «مازح بطريقته الفظة المعتادة بشأن الأحداث المأساوية في كازاخستان». وأشارت إلى أن بلينكن علق على «الاستجابة القانونية من قبل منظمة معاهدة الأمن الجماعي لنداء حكومة كازاخستان لمساعدتها في ضمان الأمن» في البلاد، حيث صرح وزير الخارجية الأميركي قائلاً إن «هناك درسا من التاريخ: إذا دخل الروس إلى بيتك، فسيصعب إجبارهم على المغادرة». وتابعت: «إذا كان بلينكن مغرماً جداً بدروس التاريخ، فعليه أن يعرف ما يلي: إذا دخل الأميركيون إلى بيتك، فسيصعب عليك البقاء على قيد الحياة، وعدم التعرض للسرقة أو الاغتصاب».

وأعلنت ألمانيا أنها ستوقف تصدير الأسلحة لكازاخستان. وقال متحدث باسم وزارة الاقتصاد الألمانية لوكالة «فرانس برس» إن قيمة المواد المصدّرة منخفضة (2,2 مليون يورو في العام 2021)، لكن الحظر «ضروري».

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز، قنا)

■ الخارجية الأميركية بشأن أحداث #كازاخستان: إذا دخلت روسيا بلدا من الصعب إخراجها. رد الخارجية الروسية: إذا دخل الأميركان بيتك يصعب بقاؤك على قيد الحياة. غالبا يرافق كل خلاف نشر غسيل #أحداث_كازاخستان

■ كازاخستان ميدان صراع الدب الروسي والثور الأميركي... التنين الصيني متفرج!

■ روسيا دخلت كازاخستان يعني أن روسيا لديها أطماع في كازاخستان وتريد الأراضي الشمالية. أستطيع القول إن كازاخستان سيسيطر عليها الروس؛ لذلك ربما يكون أن الاحتجاجات افتعال روسي وليست حقيقية

■ التخلي عن الجنسية المصرية يفتح أبواب الحرية و #الأمل لك.. هذه رسالة السيسي للمصريين! الإفراج عن الحقوقي الفلسطيني المصري #رامي_شعث الذي قضى أكثر من عامين في السجن باتهامات ملفقة، ودون تحقيق أو محاكمة.

■ هذه لحظة الفرح والعودة للحياة الطبيعية والأسرة والأهل فهنيئا لـ #رامي_شعث عودة بعض من #الأمل انتظارا للباقين. الكلام عن الإجراءات والعدل والقانون والجنسية والمعاني والنماذج يؤجل بعض الوقت فلا جديد فيه وعنه في #مصر الآن.

■ إذا أصبح المالكي رئيس الوزراء، والمشهداني رئيس البرلمان، وهوشيار زيباري رئيس الجمهورية، أتوقع الشعب العراقي بجميع أطيافه يهاجر من العراق. #العراق

■ في #العراق... كل ما يجري من تحركات سياسية يؤكد بأننا في #جمهورية_للبيع. #ملياراتك_ياوطن_راحت

■ موازنة #تونس لعام 2022 دون أي رقابة برلمانية ووسط زيادة في الضرائب والرسوم والنفقات مع عدم القدرة على الاقتراض الخارجي في ظل تراجع التصنيف الائتماني بسبب ما تشهده من اضطرابات سياسية نتيجة لـ تهور سعيد...

■ ما لم يتحرر الإخوة والأخوات في #فلسطين من #المتعاونين #سلطة_العار، فلا حديث ولا لوم لباقي #المطبعين مع الصهاينة في #العالم_العربي...